

في
التقويم الإسلامي

« ٥٦ »



السُّنة الشَّرِيعِيَّةُ وغير الشَّرِيعِيَّةِ

تأليف

الشيخ / مُحَمَّد الظَاهِر بن غَاشُور
الشيخ / عَلِي الحَقِيف
الدكتور / مُحَمَّد سَلِيم العَوَّاد
الدكتور / مُحَمَّد عَمَّارَة



السنة التشريعية وغير التشريعية



تأليف

الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - والشيخ علي الطقفي
والدكتور محمد سليم الفوا - والدكتور محمد عمارة



السنة التشريعية ، وغير التشريعية
الشيخ محمد لطاهر بن عاشور - والشيخ علي الخفيف
والدكتور محمد سليم العوا - والدكتور محمد عماره
راليا محمد إبراهيم

يناير ٢٠٠٩

١٧٣٢ / ٢٠٠٩ م .

9 - 1487 - 14 - N 977 - I . S . B .

دار تهيئة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة .

مدينة السادس من أكتوبر .

ت: ٢٣٠٢٨٧ / ١١ - (١٠ خطوط)

فاكس: ٢٣٠٢٩٩ / ١١ .

١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة -

ت: ٥٩٠٨٨٩٥ - ٢ / ٥٩٠٨٨٩٥

فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢ ، ص ب: ٩٦ الفجالة .

٢١ ش أحمد عرابي - الهندسة - الجيزة .

ت: ٣٤٦٦٤٣١ - ٢ / ٣٤٧٢٨٦٤

فاكس: ٣٤٦٦٤٧٦ / ٢ ، ص ب: ٢٠ إنباسة .

اسم الكتاب

اسم المؤلف

إشراف عام

تاريخ النشر

رقم الإيداع

التقديم التولي

التأشير

المركز الرئيسي

مركز التوزيع

إدارة النشر

تقديم

حُجَّةُ السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ هِيَ مَعْلَمٌ مِنْ مَعَالِمِ ثَوَابِتِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَكَانَ مِنْ أَرْكَانِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، الشَّرْعِيَّةِ مِنْهَا وَالْحَضَارِيَّةِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ . . . وَلَقَدْ تَلَقَّتْ الْأُمَّةُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ - قَضِيَّةُ السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَكَوْنُهَا الْمَصْدَرُ الثَّانِي لِلتَّشْرِيعِ ، وَالْبَيَانُ النَّبَوِيُّ لِلْبَلَاغِ الْقُرْآنِيِّ - تَلَقَّتْ الْأُمَّةُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ بِالْقَبُولِ وَالْإِجْمَاعِ . . .

وَفِي إِطَارِ هَذَا الْإِجْمَاعِ عَلَى حُجَّةِ السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ ، تَمَازَيْتِ اجْتِهَادَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي مَعَايِيرِ «الرَّوَايَةِ» وَ«الدَّرَايَةِ» الْمُحَقَّقَةِ لِاعْتِمَادِ الْمَرْوِيَّاتِ الْمَأْثُورَةِ فِي السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ ، الَّتِي لَهَا الْحُجَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ وَالتَّشْرِيعِ . . .

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَايِيرُ - وَخَاصَّةً مَعَايِيرُ «الرَّوَايَةِ» - قَدْ اسْتَوَتْ فِي تَرَاتُفِ «عُلُومِ الْمُحَدِّثِ» بَاعَتْ وَتَبَاعَى بِهَا حَضَارَتُنَا الْإِسْلَامِيَّةُ غَيْرَهَا مِنْ الْحَضَارَاتِ . . . فَمِنْ «مَعَايِيرِ الدَّرَايَةِ» ، الَّتِي حَدَّدَهَا عُلَمَاءُ السَّنةِ ، فِي حَاجَةٍ إِلَى الْمَزِيدِ مِنَ «التَّطْبِيقَاتِ» ، لِنَشْمَعَ - فِي فِرَاقِ الْمَرْوِيَّاتِ وَالْمَأْثُورَاتِ - مَا أُنْمَرَتْ تَطْبِيقَاتُ «مَعَايِيرِ الرَّوَايَةِ» فِي التَّعْيِيزِ بَيْنَ مَسْتَوِيَّاتِ هَذِهِ الْمَرْوِيَّاتِ وَالْمَأْثُورَاتِ . . . فَفِي مَبَادِينِ «مَعَايِيرِ رُؤُودِ الْمُحَدِّثِ» ، وَالنَّظَرِ فِي «الْمَتْنِ» لِمَعْرِفَةِ خُلُودِهِ مِنَ الشُّذُودِ

وقلة القادحة . . ورؤية جملة الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد كوحدة واحدة ، مع المقارنة بينها ، وعرضها على القرآن الكريم . . . في هذه الميادين - وما مثلها - مباحات تستظر جهود الاجتهاد الإسلامي في ميدان «الدراية» بالسنة النبوية الشريفة . . ولعل الاجتهاد في هذه الميادين هو الذي سيريح العقل المسلم من «اشقب» الذين يشغرون على السنة النبوية بالإنكار والإهدار ! . .



وكذلك الحال مع ميدان التمييز في العلم النبوي - أي السنة النبوية - بين ما هو تشريع - في العبادات والمعاملات - وبين ما هو غير تشريع - من عادات وطرائق العيش وثقافة وقع عصر النبوة . . والصيحة . . واحمل على الأكمل . . وأماط الحياة . . وهو ميدان يشبع الجهل بحقائقه لدى جمهور غفير من المثقفين ، فضلاً عن غير المثقفين ! . .

فالسنة النبوية هي قول الرسول ﷺ وفعله وإقراره . . لكن أي هذه السنة هو الحجة في التشريع ، والبيان للقرآن الكريم ؟ . . وأينما يدخل في العادات وطرائق العيش وثقافة العصر النبوي والسياسة المنغرية بتغير المقاصد الشرعية والمصالح الشرعية المستمرة ، فلا تعد ديناً ، ولا حجة في الشريعة ومصدراً للتشريع ؟ . .

تلك هي القضية التي تتوفر على بيانها دراسات هذا الكتاب . .

❦ **فصل الدرامنة الأولى :** عن إقامات وأقوال وأفعال الرسول ﷺ ، كتبها واحد من أعظم علماء مدرسة الأحياء

والتجديد الإسلامية في عصرنا الحديث . . وهو العلامة الشيخ
محمد الطاهر بن عاشور [١٢٩٦ - ١٣٩٣ هـ ١٨٧٩ - ١٩٧٣ م] ،
الذي عثر قرابة قرن من الزمان - ٩٨ سنة هجرية - ٩٥ سنة
ميلادية - بمزك الله في عمره بركة تجسدت في عطائه العلمي
العميق والغزير . .

■ لقد ولد بنونس ، في أسرة اشتهرت بشيوخ عدد من أكابر
العلماء والمفكرين والمصلحين والقضاة وشيوخ الإسلام ، من مثل :
الشيخ أحمد بن عاشور ، والشيخ محمد بن عاشور ، والشيخ محمد
الطاهر بن عاشور - الجدة - [١٢٨٤ هـ ١٨٦٨ م] والشيخ محمد
الفاضل بن عاشور [١٣٢٧ - ١٣٩٠ هـ ١٩٠٩ - ١٩٧١ م] . .

■ وتلمذ على فكر نيار الإحياء والتجديد والإصلاح في البقعة
الإسلامية الحديثة ، ونهل من علم الأستاذ الإمام الشيخ محمد
عبد [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] الذي زار تونس ، زيارته
الأولى [١٣٠١ هـ - ١٨٨٤ م] عندما كان منفيا من مصر ، بعد
احتلال الإنجليز لها - وكان يومئذ نائبا لجمال الدين الأفغاني
[١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م] في رئاسة «جمعية العروة
الوثقى» - السرية - واغتر الأول لمجلتها «العروة الوثقى» . .

وفي الزيارة الثانية للأستاذ الإمام إلى تونس [١٣٢١ هـ
١٩٠٣ م] كان ابن عاشور في الخامسة والعشرين من عمره ، فلقى
الأستاذ الإمام ، وألقى في حضرته خطابا عبر فيه عن تطلعه على
فكر الإمام - الذي أصبح له امتدادات في تونس منذ زيارته

الأولى - فقال ابن عاشور - يحتاجها الإمام - أيها الأستاذ ، إن مبادئكم السامية التي ترمي سهمها الأفلاج^(١) شوارد التقدم .. قد أوجبت لنفسى نحو لقياكم كثرة إشراق ، مع علو في محبتكم وإشراق ، فلا يتعجب الأستاذ ، أيده الله ، من نفس أظهرت له التعلق عند ملاقاته الأولى ، فإننا وإن لم تلق شخصه من قبل فقد لأقينا ذكره وفرائده ..

ومند هذه الزيارة ، توثقت الصلات الفكرية - العميقة بين الطاهر بن عاشور وبين الأستاذ الإمام ، وتبادلا رسائل التي تضمنت إشارات وتغايا حول مشكلات الإصلاح والتحرر من الاستعمار والجمود والتقليد - وكانت لابن عاشور شفرة خاصة خلل ألغاز تلك الكتابات ، التي استوحشتها رقابة الاستعمار الفرنسي على الكتابات - .. كما أشار ابن عاشور إلى تأثيرات تلك النحلة وهذه النشآت الفكرية في كتابه (أليس الصبح بقريب) والذي بدأ تأليفه منذ ثلاث التاريخ [١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م] ..

● ولقد تعلم الطاهر بن عاشور ، اللغة الفرنسية إلى جانب العربية وعلمونها .. ودخل «جامع الزيتونة» - وهو الجامعة الدينية المظفرة للأزهر - ١٣١٠ هـ ١٨٩٢ م وفيها درس وتخصص في علوم الإسلام والعربية وآدابها ، وكان منها - بعد سبع سنوات - شهادة التطهير في [١٣١٧ هـ ١٨٩٩ م] -

● ولقد أسهم ابن عاشور - بعد تخرجه من الزيتونة - في

(١) سهم الأفلاج (أكثر إضاءة وبرق)

مختلف ميادين الإصلاح والمهضة والتجديد . . من الإدارة . . إلى القضاء . . إلى الأوقاف . . إلى التعليم . . إلى الإحتواء . . إلى التدريس والمحاضرات . . وذلك فضلا عن التأليف وتحقيق التراث . .

فحين في مجلس الأوقاف ١٣٢٩ هـ ١٩١١ م . . وتولى القضاء ١٣٣١ هـ ١٩١٣ م . . وعين نائبا لمسئلي ١٣٤٢ هـ ١٩٢٤ م . . ثم أصبح مفتيا ١٣٤٥ هـ ١٩٢٦ م . . ثم مستشارا للحكومة في الشؤون الدينية ، و شيخا للإسلام ، و شيخا لجامع الزيتونة ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م . . وأصبح عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٣٥٩ هـ ١٩٤١ م . . وعضوا مراسلا للمجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م . . وذلك فضلا عن ممارسة التدريس وإلقاء المحاضرات . . والمشاركة في المعارك الفكرية . . والمؤثرات العلمية . . وفوق كل ذلك ومعه بناء هرم فكري عظيم فيما يقرب من أربعين كتابا - ما بين تأليف وتحقيق - وبعض هذه الكتب موسوعات استغرق تأليف الواحد منها حين عابا . . ولقد طبع من هذه الكتب سبعة عشر كتابا . . ولاتزال بعضها مخطوطة حتى الآن . .

ومن هذه الآثار الفكرية - التي غطت علوم وفنون الفقه . . والحديث . . ومقاصد الشريعة . . والفقه . . وأصوله . . واللغة . . والنحو . . والأدب . . والتقدم . . والشعر . . والاجتماع . . والتاريخ . . ومشروع النهضة . . والنواجم . . والحكمة . .

١ - تفسير التحرير والتنوير - [تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد] - وهو الذي استغرق تحريره ثمانين عاماً .. فجاء عملاً عملاقاً ومنفرداً في ميدان التفسير للقرآن الكريم . . .

٢ - [مقاصد الشريعة الإسلامية] .. وفيه محاولة لتأسيس «علم مقاصد الشريعة» ، ليكون بديلاً لعلم أصول الفقه ، بهدف توحيد مرجعية الاجتهاد الفقهي ، خروجاً عن مشاهة الاختلافات الفقهية التي تزايدت في عصور التقليد . . .

٣ - [حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات التنقيح على شرح تنقيح الفصول في الأصول] - للمقراي ، شهاب الدين أحمد بن إعرس (٦٨٤ هـ - ٧٨٥ م) - . . .

٤ - [أصول النظام الاجتماعي في الإسلام] - وهو دراسة في مثل الله في التمدن واليهودى - نهوض الإسلام الأول . . . والنهوض المنشود - . . .

٥ - [إلى الصبح بقرية] وهو وثيقة لمشروع النهضة الإصلاحية - في تونس . وتأثيرات مدرسة الإحياء والتجديد الدينى فى هذه النهضة - . . .

٦ - [أصول التمدن والمدنية فى الإسلام] . . .

٧ - [كتب المغطى من المعانى والألفاظ الواقعة فى الموطأ] - موطأ الإمام مالك (٩٣ - ١٧٩ هـ - ٧١٢ - ٧٩٥ م) - . . .

- ٨ - اتقد علمى لكتاب الإسلام وأصول الحكم - الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق [١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م] . .
- ٩ - [النظر الفصيح عند مضايق الأقطار فى الجامع الصحيح] وهو دراسة نقدية فى مشروع صحيح البخارى . .
- ١٠ - [رسالة لفهية عن الفتوى الترسفالية] - التى أصدرها الإمام محمد عبده عن ذبائح ولباس أهل الكتاب ، والتى أثارت جدلا فقهيا وفكريا كبيرا فى مطلع القرن العشرين ١٣٢٢ هـ ١٩٠٤ م] . .
- ١١ - [أصول الإنشاء والخطابة] . .
- ١٢ - [موجز البلاغة] . .
- ١٣ - [قصة المولد] - عن ميلاد رسول الله ﷺ . .
- ١٤ - [تحقيق بشار بن برد] . .
- ١٥ - [تحقيق ديوان النابغة الذبياني] . .
- ١٦ - [تحقيق قصيدة الأعشى الأكبر فى مدح الملق] . .
- ١٧ - [شرح وتحقيق المقدمة الأدبية للمرزوقى] . .
- أما الدراسات والأبحاث والمحاضرات والشقيقات التى لم نضع فى كتب حتى الآن . . فمنها :
 - ١٨ - [رسالة فى القدر] . .
 - ١٩ - [قلائد العقيان] - شرح وتحقيق وإكمال . .
 - ٢٠ - [الفتاوى] . .
 - ٢١ - [فضايا وأحكام شرعية] . .

٢٢ - مسائل فقهية ونسبية تكثر لحاجة إليها ومعدل في الأحكام عليها.

٢٣ - التعليق وتعليل على منابت أم نزع . . .

٢٤ - أناس على مختصر خليل في الفقه المالكي .

٢٥ - الزمان حثيثية . . .

٢٦ - تحقيق وتعليق على كتاب خلاف في حصر المعروف بتدوين في الحق .

٢٧ - التعليق على المغلوطة وحاشية سينكري

٢٨ - أمالي على دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني

١٠٧٨ هـ . . .

٢٩ - تراجم لبعض الأعلام

٣٠ - تحقيق وتصحيح وتعليل على كتاب في الأصول

لابن السيد البطليوسي مع شرح كتاب «أدب الكاتب»

٣١ - إجماع وشرح ميزان حليم .

٣٢ - شرح معية المربي لغيره .

٣٣ - شرح دلائل الحاشية .

٣٤ - تراجم بعض كتاني . امجد احمد : الامام

العزيزي - المأثور شرح مذهب المعروف ٣٦٣ - ٤٤٩ هـ ٩٧٣

١٠٥٧ هـ ديوان الشهابي ٣٠٣ - ٣٥٤ هـ ٩٦٥ - ٩٦٥ هـ

٣٥ - تحقيق شرح القواني على ديوان المنسي . . .

٣٦ - اعتراف الاستعمار . .

٣٧ - التصحيح وتحليل على «كتاب الانتصار» جاليليو .
المحقق ابن رعيان .

٣٨ - كتاب تاريخ العرب

■ وإذا كان ابن عاشور قد عجز وفأقر في سماء علماء الأمة
- على امتداد القرن الرابع عشر الهجري - حتى استحق أن يلقب
عليه الإمام محمد عبده - في بداية القرن العشرين - «سفير
الدعوة الإصلاحية في الجامعة الزيتونية» . . فلقد استحق أن
يصفه الشيخ محمد الغزالي (١٣٣٥ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٧ م .
١٩٩٦ م) - في أواخر القرن العشرين - بأنه «رجل القرآن الكريم»
وإمام الثقافة الإسلامية المعاصرة .

ذلك هو صاحب الدراسة الأولى في هذا الكتاب .

■ أما الدراسة الثانية - - عن «السنة التشريعية» - فإن كاتبها
هو واحد من أبرز الفقهاء المحدثين - في القرن الرابع عشر الهجري
- العشرين الميلادي - وهو فقيهة الشيخ علي حبيب (١٣٠٩ -
١٣٩٨ هـ - ١٨٩٩ - ١٩٧٨ م) - الذي تخرج بدرجة قضاة

عظيم تحت يد علي - بن أبي - عبد الله - الزاهد - رحمه الله .
من بين أخصر - ٩٥ - من علماء عصره .
سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
والأعلام الملقب - في ذلك - «شيخنا» -
وفاته (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٩ م) .
طبعة بيروت سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
والله اعلم .

الشرعى - التى كانت مع دار العلوم منارات التجديد لعلوم الشريعة الإسلامية - . ثم تولى التدريس بهذه المدرسة ، كما عمل بالقضاء الشرعى ، والحاماة الشرعية ، والتدريس للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة ، . والتى شرفت بعقبوته العديد من أجمع العلمى ، ومنها مجمع اللغة العربية - بالقاهرة - ومجمع البحوث الإسلامية ، بالأزهر الشريف - . فضلا عن موسوعة الفقه الإسلامى ، بإخلى الأعلى للشئون الإسلامية - مصر - .

كما أثرى المكتبة الإسلامية بالاجتهادات التى فسمتها مؤلفاته فى الخلافة و [أحكام الوصية] و [الشركات فى الفقه الإسلامى] و [أحكام المعاملات الشرعية] و [أسباب اختلاف الفقهاء] و [الحق والذمة] و [البيع فى الكتاب والسنة] و [الملكية فى الشريعة الإسلامية] و [الشركة والحقوق المتعلقة بها] و [الإرادة المفردة فى الفقه الإسلامى] و [نظرية النيابة عن الغير] ، إلخ . إلخ .

وهى المؤلفات التى توحى حتى عنايتها بما فيها من اجتهاد فى فقه الأحكام وفى فقه الواقع ، مع عقد القبان بين الأحكام والواقع . وذلك باستدعاء الشريعة الإسلامية لتتخطى أعتق القرون فتعود من جادى إلى غرض الحاشمية فى تنظيم الاجتماع الإسلامى للأمة الإسلامية .

ومن حسن الحظ أن ميدان «السنة التشريعية» قد حظى بهذه الدراسة ، التى كتبها الشيخ على الحنيفة ، والتى اخترناها ضمن المراسلات ، التى نقلناها فى هذا الكتاب .

• أما الدراسة الثالثة : فلقد كتبها - عن السنة التشريعية وغير التشريعية - الأستاذ الدكتور / محمد سليم شعاع ، وهو الذي جمع بين فقه الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعي ، وأعادته الدراسات المقارنة بينهما ، مع ثقافته التراثية الواسعة ، والعصرية الجامعة ، على إثراء المكتبة الإسلامية المعاصرة بالعديد من المؤلفات المتميزة بالصبط الشرعي والإبداع الفكري والحضاري . .

• أما الدراسة الرابعة : عن السنة التشريعية وغير التشريعية - فهي لكاتب هذا التقديم . .

فيها هي أربع دراسات عن أقسام العلم الشرعي ، تُعبر بين ما هو دين وشرع من السنة النبوية . . وما هو خارج عن هذا الإطار . . نقدنا إلى الباحثين والقراء إسهاماً في عملية حقائق ميدان دهم يجهل بحالة الكثيرين ! . .

والله نسأل أن ينفع بهذا الكتاب . . وأن يتفيد خالصاً لوجهه الكريم . . وصلى الله وسلم على صاحبه الصلة الشريفة . . وعلى آله وصحبه . . ومن عمل بهذه السنة إلى يوم الدين .

دكتور

محمد عمارة

١ - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

تمييز مقامات وأقوال وأفعال الرسول (ﷺ)

لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١) صفات كثيرة صالحة لأن تكون مصادر أقوال وأفعال منه ، فالناظر في مقاصد الشريعة بحاجة إلى تطلع تعيين الصفة التي عنها صدر منه قول أو فعل . وأول من اهتدى إلى النظر في هذا التمييز والتعيين العلامة شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي في كتابه «أنواء البروق في الفروق» فإنه جعل الفرق السادس والثلاثين بين قاعدة تصرف رسول الله ﷺ بالقضاء وقاعدة تصرفه بالفتوى ، وهي التبليغ ، وقاعدة تصرفه بالإمامة . وقال : «إن رسول الله ﷺ هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم ، والمفتي الأعلم ، فهو إمام الأئمة وقاضي القضاة وعالم العلماء . فما من منصب ديني إلا وهو متصف به في أعلى رتبة ، غير أن غالب تصرفه ﷺ بالتبليغ ، لأن وصف الرسالة غالب عليه ، ثم تقع تصرفاته . منها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجماعاً ، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء ، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة ، ومنها ما يختلف فيه لتردده بين ربتين فصاعداً ، فمنهم من يغلب عليه رتبة ومنهم من يغلب عليه أخرى . ثم تصرفاته ﷺ بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة ، فكل ما قاله أو فعله على سبيل التبليغ كان حكماً عاماً على الثقلين إلى يوم القيامة ، فإن كان مأموراً به أقدم عليه كل أحد بنفسه . وكذلك المباح . وإن كان منهيًا عنه اجتنبه كل أحد

بنفسه . وكل ما تصرف فيه بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام ، لأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة دون التبليغ يقتضى ذلك . وما تصرف فيه بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم ، لأن السبب الذى لأجله تصرف فيه بوصف القضاء يقتضى ذلك .

فهذه الفروق بين هذه القواعد الثلاث ؛ وتحقيق ذلك بأربع مسائل :
المسألة الأولى : بعث الجيوش ، وصرف أموال بيت المال فى جهاتها ، وجمعها من محالها ، وتولية الولاية ، وقسمة الغنائم . فمتى فعل رسول الله ﷺ من ذلك شيئا علمنا أنه تصرف فيه بطريق الإمامة دون غيرها . ومتى فصل بين اثنين فى دعاوى الأموال وأحكام الأبدان ونحوها بالبينات أو الأيمان والنكولات ونحوها فنعلم أنه إنما تصرف فى ذلك بالقضاء دون الإمامة . وكل ما تصرف فيه بالعبادات بقوله أو فعله أو أجاب به سؤال سائل عن أمر دينى فهذا التصرف بالفتوى والتبليغ . فهذه المواطن لا خفاء فيها .

وأما مواضع الخفاء والتردد فى بقية المسائل ، وهى :

المسألة الثانية : قوله عليه الصلاة والسلام «من أحيأ أرضا ميتة فهي له» .

اختلف العلماء فى هذا القول هل هو تصرف بالفتوى فيجوز لكل أحد أن يحيى أرضا ولو لم يأذن له الإمام ، وهذا قول مالك والشافعى ، أو هو تصرف بالإمامة فلا يجوز لأحد أن يحيى إلا بإذن الإمام ، وهو مذهب أبى حنيفة .

المسألة الثالثة : قول رسول الله ﷺ لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان لما قالت له «إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وولدي ما يكفيني» فقال لها «خذي من ماله ما يكفيك وولديك بالمعروف» .

اختلف العلماء هل هذا تصرف بطريق الفتوى فيجوز لكل من ظفر بحقه أو بجنسه أن يأخذه بغير علم خصمه به ، أو هو تصرف بالقضاء فلا يجوز لأحد أن يأخذ جنس حقه أو حقه إذا تعذر أخذه من الغريم إلا بقضاء قاض .

المسألة الرابعة : قول رسول الله ﷺ «من قتل قتيلا فله سلبه» . اختلف العلماء هل هذا تصرف بالإمامة فلا يستحق القاتل سلب المقتول إلا أن يقول له الإمام ذلك ، رأى ، وراه الشافعي تصرفا بالفتوى فلا يحتاج إلى إذن الإمام . هذا حاصل كلام الشهاب القرافي .

ومن ورائه نقول : إن لرسول الله ﷺ صفات وأحوالا تكون باعثا على أقوال وأفعال تصدر منه . فبما أن نفتح لها مشكاة تضيء في مشكلات كثيرة لم تزل تُعنت الخلق ، وتشجى الخلق . وقد كان الصحابة يفرقون بين ما كان من أوامر الرسول صادرا في مقام التشريع وما كان صادرا في غير مقام التشريع ، وإذا أشكل عليهم أمر سألوا عنه .

ففي الحديث الصحيح أن بريرة لما أعتقها أهلها كانت زوجة لمغيث العبد فملكك أمر نفسها بالعتق فطلقت نفسها وكان مغيث شديد الحبة لها وكانت شديدة الكراهية له ، فكلم مغيث

رسول الله ﷺ في ذلك فكلمها رسول الله في أن تراجعها فقالت :
أتأمرني يا رسول الله؟ قال : «لا ، لكنني أشفع» . فأبت أن تراجعها
ولم يثربها رسول الله ﷺ ولا المسلمون .

وفي صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله أنه مات أبوه
عبد الله بن عمرو بن حرام وعليه دين ، فكلم جابر رسول الله ﷺ
في أن يكلم غرماء أبيه أن يضعوا من دينه ، فطلب النبي عليه
الصلاة والسلام منهم ذلك ، فأبوا أن يضعوا منه . قال جابر : «فلما
كلمهم رسول الله كأنهم أغروا^(٢) بي» . ولم يثربهم المسلمون على
ذلك . ونظائر ذلك ستأتي .

على أن علماء أصول الفقه قد تعرضوا في مسائل السنة النبوية
إلى ما كان من أفعال رسول الله ﷺ جبليا أنه لا يدخل في
التشريع ، وما ذلك إلا لأنهم لم يهتموا ما كان من أحوال رسول الله
ﷺ أثرا من آثار أصل الخلقة لا دخل للتشريع والإرشاد فيه .
وترددوا في الفعل المحتمل كونه جبليا وتشريعيا كالخج على البعير .
وقد يغلط بعض العلماء في بعض تصرفات رسول الله عليه الصلاة
والسلام فيعمد إلى القياس عليها قبل التثبت في سبب صدورها .
وقد عرض لي الآن أن أعد من أحوال رسول الله ﷺ التي
يصدر عنها قول منه أو فعل اثني عشر حالا ، منها ما وقع في كلام
القرافي ومنها ما لم يذكره .

وهي : التشريع ، والفتوى ، والقضاء ، والإمارة ، والهدى ،
والصلح ، والإشارة على المستشير ، والنصيحة ، وتكميل النفوس ،
وتعليم الحقائق العالية ، والتأديب ، والتجرد عن الإرشاد .

فأما حال التشريع : فهو أغلب الأحوال على الرسول عليه الصلاة والسلام ، إذ لأجله بعثه الله ، كما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾^(٣) . وقرائن الانتصاب للتشريع ظاهرة ، مثل خطبة حجة الوداع ، وكيف أقام مسمعين يسمعون الناس ما يقوله رسول الله ﷺ ، ومثل قوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع «خذوا عني مناسككم» : وقوله عقب الخطاب «ليبلغ الشاهد منكم الغائب» .

وأما حال الإفتاء : فله علامات مثل ما ورد في حديث الموطأ والصحيحين عن عبد الله بن عمرو وعن ابن عباس : «أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع على ناقته بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر ، فقال : انحر ولا حرج ، ثم جاء آخر فقال : نحررت قبل أن أرمي ، قال ارم ولا حرج ، ثم أتاه آخر فقال : أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ، قال : «ارم ولا حرج» . فما سئل عن شيء قدم ولا أخر عما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض إلا قال : «افعل ولا حرج» .

وأما حال القضاء : فهو ما يصدر حين الفصل بين المتخاصمين المتشادين مثل قوله عليه الصلاة والسلام «أمسك يا زبير حتى يبلغ الماء الجذر»^(٤) ثم أرسله . ومثل قضائه في خصومة الحضرمي والكندي في أرض بينهما الوارد في صحيح مسلم . فكل تصرف كان بغير حضور خصمين فليس بقضاء مثل ما في حديث هند بنت عتبة المتقدم .

ومن أمارات ذلك الخصم قول للرسول عليه الصلاة والسلام : اقض بيننا ، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «لأقضين بينكما» . مثاله ما فى حديث الموطأ عن زيد بن خالد الجهنى . قال : جاء أعرابى ومعه خصمه فقال : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله ، وقال خصمه (وكان أفقه منه) : صدق ، اقض بيننا بكتاب الله وأذن لى أن أتكلم ، وذكرنا قضيتهما . فقال رسول الله «لأقضين بينكما بكتاب الله . . .» الخ .

وقد استقصى الإمام محمد بن فرج مولى بن الطلاع القرطبى معظم أقضية رسول الله فى كتاب تمتع^(٥) .

وقوله حين شكت إليه حبيبة بنت سهل الأنصارى زوجة ثابت ابن قيس وذكرت أنها لا تحبه ، فقال لها رسول الله عليه الصلاة والسلام : «أتردين عليه حديقته؟ قالت : كل ما أعطانى هو عندى ، فقال رسول الله لثابت : خذ منها . فأخذ حديقته وطلقها» .

وهذه الأحوال الثلاثة كلها شواهد التشريع وليست التفرقة بينها إلا لمعرفة اندراج أصول الشريعة تحتها .

والفتوى والقضاء : كلاهما تطبيق للتشريع . ويكونان فى الغالب لأجل المساواة بين الحكم التشريعى والحكم التطبيقى بحيث تكون المسألة أو القضية جزئيا من القاعدة الشرعية الأصلية بمنزلة لزوم المقدمة الصغرى للكبرى فى القياس . وقد يكونان لأجل عموم وخصوص وجهى بين الحكم التشريعى العام وبين حكم

المسألة أو القضية بأن يكون المستفتى قد عرض لفعله عارض
أوجب اندراجه تحت قاعدة شرعية لا لكون الفعل نفسه مندرجا
تحت قاعدة شرعية ، بمنزلة لزوم إحدى القضيتين للأخرى فى
قياس المساواة المنطقى بواسطة مقدمة غريبة .

مثاله فى الفتوى : النهى عن الانتباذ فى الدباء والحنتم والمزفت
والقبر^(٦) فإن هذا النهى تعين كونه لأوصاف عارضة توجب تسرع
الاختمار لهذه الأنبة فى بلاد الحجاز ، فلا يؤخذ ذلك النهى أصلا
يحرم لأجله وضع النبيذ فى دباءة أو حنتمة مثلا لمن هو فى قطر
بارد : ولو قال بعض أهل العلم بذلك لعرض الشريعة للاستخفاف .
وكذلك القول فى الأقضية مثل قضاء رسول الله ﷺ بالشفعة
للجار ، فإن ذلك يحمل على أن الراوى رأى جارا قضى له بالشفعة
ولم يعلم أنه شريك .

وأما حال الإمارة فأكثر تصاريفه لا يكاد يشتبه بأحوال
الانتصاب للتشريع إلا فيما يقع فى خلال أحوال بعض الحروب بما
يحتمل الخصوصية ، مثل النهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية فى
غزوة خيبر . فقد اختلف الصحابة : هل كان نهى رسول الله ﷺ
عن أكل الحمر الأهلية وأمره بإكفاء القدور التى طبخت فيها نهى
تشريع فيقتضى تحريم لحوم الحمر الأهلية فى كل الأحوال؟ أو نهى
إمرة لمصلحة الجيش لأنهم فى تلك الغزوة كانت حملتهم الحمير .
وقد تقدم كلام الشهاب القرافى فى الإذن بإحياء الموات .

وقد قال رسول الله عليه السلام يوم حنين «من قتل قتيلا فله

سلبه» رواه مالك في الموطأ ورجال الصحيح . فجعل مالك ذلك تصرفا بالإمارة فقال : لا يجوز إعطاء السلب إلا بإذن الإمام . وهو من النفل^(٧) ، وهو خارج من الخمس الذي هو موكول لاجتهاد أمير الجيش . وبذلك قال أبو حنيفة أيضا . وقال الشافعي وأبو ثور وداود لا يتوقف ذلك على إذن الإمام ، بل هو حق للقاتل ، فأوه تصرفا بالفتوى والتبليغ .

وأما حال الهدى والإرشاد فالهدى والإرشاد أعم من التشريع^(٨) لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد يأمر وينهى ، وليس المقصود العزم . ولكن المقصود الإرشاد إلى طرق الخير ، فإن المرغبات وأوصاف نعيم أهل الجنة وأكثر المندوبات من قبيل الإرشاد . فأنا أردت بالهدى والإرشاد هنا خصوص الإرشاد إلى مكارم الأخلاق وآداب الصحبة وكذلك الإرشاد إلى الاعتقاد الصحيح .

وفي الحديث الصحيح عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال «عبيدكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا يكلفه من العمل مالا يطيق فإن كلفه فليعنه» . قال الراوى : لقيت أبا ذر وغلاما له وعلى غلامه حلة فقلت لأبي ذر : ما هذا؟ فقال : تعال أحدثك إنى ساببت عبدا لى فغيرته بأمه فشكأنى إلى رسول الله فقال رسول الله : «أعيرته بأمه يا أبا ذر» قلت : نعم ، قال : «إنك امرؤ فيك جاهلية عبيدكم خولكم . . .» الحديث .

وأما حال المصالحة بين الناس فهو حال يخالف حال القضاء وذلك مثل تصرف رسول الله عليه الصلاة والسلام حين اختصم إليه الزبير

وحميد الأنصاري في شراج الحرة^(٩) كانا يسقيان به فقال رسول الله للزبير «اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك». فلما غضب حميد الأنصاري قال رسول الله للزبير اسق ثم احبس حتى يبلغ الماء الجدر^(١٠) قال عروة ابن الزبير: وكان رسول الله أشار برأى فيه سعة للزبير وللأنصاري ثم استوعى رسول الله للزبير حقه في صريح الحكم.

ومثل قضية كعب بن مالك حين طالب عبد الله بن أبي حذرر بمال كان له عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد فخرج رسول الله ﷺ فقال: «يا كعب، وأشار بيده، أي ضع الشطر، فرضى كعب فأخذ نصف المال الذي له على ابن أبي حذرر».

وأما حال الإشارة على المستشير فمثل ما في حديث الموطأ أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فأضاعه الرجل الذي أعطاه عمر إياه ورام بيعه فرام عمر أن يشتريه وظن أن صاحبه بائعه برخص، فسأل عمر رسول الله ﷺ فقال رسول الله «لا تشتريه ولو أعطاكه بدرهم فإن الراجع في صدقته كالكلب يعود في قيئه». فهذه إشارة من رسول الله على عمر ولم يعلم أحد أن رسول الله نهى عن مثل ذلك نهياً علناً، فمن أجل ذلك اختلف العلماء في محمل النهي فقال الجمهور: هو نهى تنزيه كيلا يتبع الرجل نفسه ما تصدق به فجعله لله. وحُمل على هذا قول مالك في الموطأ والمدونة لجزمه بأن ذلك البيع لو وقع لم يفسخ. وحمله في الموازية على التحريم ولم يقل إن البيع يفسخ مع أنه لو كان نهى تحريم لأوجب فسخ البيع، لأن أصل المذهب أن النهى يقتضي الفساد إلا للدليل.

وعلى هذا المحمل يحمل عندى حديث بريرة حين رام أهلها بيعها ورغبت عائشة فى شرائها واشترط أهلها أن يكون ولاؤها لهم وأبت عائشة ذلك وأخبرت رسول الله ﷺ بذلك كالمستشارة فقال لها : « لا عليك أن تشترطى لهم الولاء » وفى رواية « خذوها واشترطى لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق » . ففعلت عائشة ذلك . ثم خطب رسول الله فى الناس خطبة قال فيها « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله - إلى قوله - وإنما الولاء لمن أعتق » . فلو كان قوله لعائشة تشريعا أو فتوى لكان الشرط ماضيا ولعارض قوله فى الخطبة « إنما الولاء لمن أعتق » ، ولكنه كان إشارة منه على عائشة بحق شرعى حتى تسنى لها التحصيل عليه مع حصول رغبتها فى شراء بريرة وعتقها . وهذا منزع فى فهم هذا الحديث هو من فتوحات الله على ، وبه يندفع كل إشكال حيّر العلماء فى محمل هذا الحديث .

وعلى مثل هذا المحمل حمل زيد بن ثابت نهى رسول الله عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وفى صحيح البخارى عن زيد كان الناس فى عهد رسول الله يبتاعون الثمار فإذا جذ الناس وحضر تقاضيههم قال المبتاع : إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مراض أصابه قشام عاهات يحتجون بها ، فقال رسول الله لما كثرت عنده الخصومة « فإما لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » . قال زيد ابن ثابت : كالمشورة يشير بها عليهم لكثرة خصومتهم اهـ .

وأما حال الصبيحة : اله ما فى الموطأ والصحيحين عن

النعمان بن بشير أن أباه بشير بن سعد نحل النعمان ابنه غلاما من ماله دون بقية أبنائه ، فقالت له زوجته عمرة بنت رواحة وهي أم النعمان : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ، فذهب بشير وأعلم رسول الله بذلك فقال له رسول الله ﷺ : «أكلَّ ولدك نحلته مثله» قال : لا ، قال «لا تشهدني على جور» وفي رواية «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء» قال : نعم ، قال «فلا إذن» .

فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي : إن رسول الله نهى بشيرا عن ذلك نظرا إلى البر والصلة لأبنائه ولم يرد تحريمه ولا إبطال العطية . ولذلك قال مالك : يجوز للرجل أن يهب لبعض ولده ماله ، وما نظروا إلا لأن رسول الله ﷺ لما لم يشتهر عنه هذا النهي علمنا أنه نهى نصيحة لكمال إصلاح أمر العائلة وليس تحجييرا . ويؤيد ذلك ما في بعض روايات الحديث أنه قال «لا ، أشهدُ غيري» .

وذهب طاووس وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وسفيان وداود بن علي إلى تحريم مثل هذه النحلة وقوفا منهم عند ظاهر النهي .

ومن هذا أيضا حديث فاطمة ابنة قيس في صحيح مسلم أنها ذكرت لرسول الله ﷺ أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها فقال لها رسول الله : «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك» لا يدل على أنه لا يجوز للمرأة أن تتزوج برجل فقير ولكنها استشارت رسول الله فأشار عليها بما هو أصح لها .

وأما حال طلب حمل النفوس على الأكمل من الأحوال فذلك

كثير من أوامر رسول الله ﷺ ونواهيهِ الراجعة إلى تكميل نفوس أصحابه وحملهم على ما يليق بجلال مرتبتهم في الدين من الاتصاف بأكمل الأحوال مما لو حمل عليه جميع الأمة لكان حرجا عليهم . وقد رأيت ذلك كثيرا في تصرفات رسول الله ﷺ ورأيت في غفلة بعض العلماء عن هذا الحال من تصرفاته وقوعا في أغلاط فقهية كثيرة ، وفي محمل أدلة كثيرة من السنة على غير محاملها وبالاقتداء إلى هذا اندفعت عنى حيرة عظيمة في تلك المسائل .

فقد كان رسول الله ﷺ لأصحابه مشرعا لهم بالخصوص ، فكان يحملهم على أكمل الأحوال من شد أوامر الأخوة الإسلامية بأجلى مظاهرها والإغضاء عن زخرف هذه الدنيا وألا يغال في الإقبال على الدين وفهمه لأنهم أعدوا ليكونوا حملة هذا الدين وناشري لوائه . وقد نوه الله تعالى بهم في آية سورة الفتح ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (١١) الآية . ألا ترى إلى قوله ﷺ : «أصحابي كالنجوم»

وقوله : «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدَّ أحدكم ولا نصيفه» . وقوله في مرض سعد بن أبي وقاص في مكة في عام الفتح : «اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم» لكن البائس سعد بن خولة يرثى له رسول الله أن مات بمكة لأنه طلب لهم الكمال في حالى الحياة والممات وإن كان موت المهاجر بمكة لا ينقض هجرته .

وأمثلة هذا الحال كثيرة ففي كتاب اللباس من صحيح البخارى

عن البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله بسبع ونهانا عن سبع :
أمرنا بعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وإبرار
المقسم ، ونصر المظلوم ، وإفشاء السلام ، وإجابة الداعى ، ونهانا عن
خواتيم الذهب ، وعن أنية الفضة ، وعن المياثر الحمر والقسية
والإستبرق والديباج^(١٢) والحرير فجمع مأمورات ومنهيات مختلطة
بعضها بما علم وجوبه فى مثل نصر المظلوم مع القدرة ، وتحريمه فى
مثل الشرب فى أنية الفضة . وبعضها بما علم عدم وجوبه فى الأمر
مثل تشميت العاطس وإبرار المقسم أو عدم تحريمه فى النهى مثل
المياثر والقسية .

فما تلك المنهيات إلا لأجل تنزيه أصحابه عن التظاهر بمظاهر
البذخ والفخفخة للترفه وللتزين بالألوان الغريبة وهى الحمرة ،
وبذلك تندفع الحيرة فى وجه النهى عن كثير مما ذكر فى هذا
الحديث بما لم يهتد إليه الخائفون فى شرحه .

ويشهد لهذا ما رواه أبو داود عن على بن أبى طالب أنه قال :
«نهى رسول الله ﷺ عن لبس القسى وعن لبس المعصفرو عن
تختم الذهب وعن القراءة فى الركوع والسجود ، ولا أقول نهاكم» ،
يعنى أن بعض هذه المنهيات لم ينفى عنها جميع الأمة بل خص
بالنهى عليها .

ومن الأمثلة حديث أبى رافع أن رسول الله ﷺ قال «الجار
أحق بصقبه» أى ما يليه ، أى أحق بشرائه إذا باعه جاره . فما هو
إلا لحمل أصحابه على المواساة والمؤاخاة ، ولذلك جعل الجار منهم

أحق بالشفعة لأجل الصقب ، أى القرب ولولا كلمة أحق لجعلنا الحديث لمجرد الترغيب ، فلما وجدنا كلمة أحق علمنا أنه يعنى الجار من الصحابة أحق بشفعة عقار جاره فلا تعارض بينه وبين حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال : «الشفعة فى ما لم يقسم ، فإذا حددت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» .

وكذلك حديث الموطأ والصحيحين عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «لا يمنع أحدكم جاره خشبة يغرزها فى جداره» ثم يقول أبو هريرة : مالى أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم . فحمل ذلك أبو هريرة على التشريع . وحمله مالك على معنى الترغيب . فقال فى الموطأ : أن لا يقضى على الجار بذلك ، أى لأنه يخالف قاعدة إطلاق تصرف المالك فى ملكه وأن لا حق لغيره فيه .

وعلى هذا النحو يحمل حديث رافع بن خديج عن عمه ظهير ابن رافع أنه قال : لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقا ، قال رافع : قلت : ما قال رسول الله فهو حق . قال : دعائى رسول الله فقال : ما تصنعون بمحاقلكم؟ قلت : نؤاجرها على الربع وعلى الأوسق من التمر والشعير؟ فقال : لا تفعلوا إزرعوها أو أزرعوها أو أمسكوها . قال رافع : قلت سمعا وطاعة .

فتأوله معظم العلماء على معنى أن رسول الله أمر أصحابه أن يواسى بعضهم بعضا . ولذلك ترجم البخارى هذا الحديث بقوله : باب ما كان أصحاب رسول الله ﷺ يواسى بعضهم بعضا فى الزراعة والثمرة .

وأما حال تعليم الحقائق العالية فذلك مقام رسول الله ﷺ وخاصة
أصحابه

ومثاله : ما روى أبو ذر قال : قال لى خليلى يا أبا ذر ، أتبصر
أحدا؟ (بضم همزة) قلت نعم ، قال : ما أحب أن لى مثل أحد
ذهبا أنفقه كله إلا ثلاثة دنائير فظن أبو ذر أن هذا أمر عام للأمة
فجعل ينهى عن اختار المال ، وقد أنكر عليه عثمان رضى الله عنه
قول ذلك كما سيجىء .

وأما حال التأديب فينبغى إجادة النظر فيه ، لأن ذلك حال قد
تحف به المبالغة لقصد التهديد فعلى الفقيه أن يميز ما يناسب أن يكون
القصد منه بالذات التشريع ، وما يناسب أن يكون القصد منه بالذات
التوبيخ والتهديد ، ولكنه تشريع بالنوع أى بنوع أصل التأديب .

ومثال ذلك ما فى الموطأ والصحيحين عن أبى هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : «والذى نفسى بيده لقد هممت أن أ
حطب فيحطب ثم امر بالصلاة فيؤذن لها ثم امر رجلا فيؤ
نم خالف إلى رجلا فأحرى عليهم بيوتهم
نفسه لو يعلم أحدهم أنه يجد عظما سميئا أو امرأة
حسنتم» (١٣) لشهد العشاء»

لا يشتبه أن رسول الله ﷺ ما كان ليحرق بيوت المسلمين
لأجل شهود صلاة العشاء فى الجماعة ولكن الكلام سيق م
التهويل فى التأديب ، أو أن الله أطلعه على أن أولئك من المنافقين
له بإتلافهم إن شا

ومنه أيضا ما ورد في صحيح البخاري عن أبي شريح قال قال رسول الله ﷺ «والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن» . فقلنا : ومن هو يارسول الله؟ قال : «من لا يأمن جاره بوائقه» ، فخرج الكلام مخرج التهويل لمن يسىء إلى جاره حتى يخشى أن لا يكون من المؤمنين ، والمراد نفى الإيمان الكامل .

وأما حال التجرد عن الإرشاد فذلك ما يتعلق بغير ما فيه التشريع والتدين وتهذيب النفوس وانتظام الجماعة ، ولكنه أمر يرجع إلى العمل في الجبلة وفي دواعي الحياة المادية ، وأمره لا يشتبه ، فإن رسول الله يعمل في شئونه البيتية ومعاشه الحيوى أعمالا لا قصد منها إلى تشريع ولا طلب متابعة ، وقد تقرر في أصول الفقه أن ما كان جبليا من أفعال رسول الله ﷺ لا يكون موضوعا لمطالبة الأمة بفعل مثله ، بل لكل أحد أن يسلك ما يليق بحاله . وهذا كصفات الطعام واللباس والاضطجاع والمشي والركوب ونحو ذلك ، سواء كان ذلك خارجا عن الأعمال الشرعية كالمشي في الطريق والركوب في السفر أم كان داخلا في الأمور الدينية كالركوب على الناقة في الحج . ومثل الهوى باليدين قبل الرجلين في السجود عند من رأى أن رسول الله ﷺ أهوى بيديه قبل رجليه حين أسنَّ وبدنَّ ، وهو قول أبي شنفه .

وكذلك ما يروى أن النبي ﷺ نزل في حجة الوداع بالمحصب الذى هو خيف بنى كنانة ، ويقال له : الأبطح ، فصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم هجع هجعة ثم انصرف بمن معه إلى مكة لطواف الوداع ، فكان ابن عمر يلتزم النزول به في الحج ويراه من السنة ويفعل كما فعل رسول الله ﷺ .

وفي البخاري عن عائشة أنها قالت : « ليس التحصيب بشيء إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه إلى المدينة » . تعنى لأنه مكان متسع يجتمع فيه الناس . وبقولها قال ابن عباس ومالك بن أنس .

وكذلك حديث الاضطجاع على الشق الأيمن بعد صلاة الفجر . وفي حديث يوم بدر أن رسول الله ﷺ سبق قريشا إلى الماء حتى جاء أدنى ماء من بدر فنزل به بالجيش . فقال له الحُباب بن المنذر : يا رسول الله ، أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا أن نتأخر عنه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال رسول الله : بل هو الرأى والحرب والمكيدة . قال : يا رسول الله إن هذا ليس بمنزل ، فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فإننى أعرف غزارة مائه وكثرته فنزله ثم نغور ما عداها من القلب فنشرب ولا يشربون . فقال رسول الله ﷺ : لقد أشرت بالرأى .

وفي جامع العتبية في سماع ابن القاسم قال مالك : مر رسول الله ﷺ ببعض الحوائط وهم يؤبرون النخل ويلقمونها فقال لهم : « ما عليكم ألا تفعلوا » فترك الناس الإبار في ذلك العام فلم تطعم النخل ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : « إنما أنا بشر فاعملوا بما يصلحكم » .

قال أبو الوليد ابن رشد في البيان والتحصيل روى هذا الحديث بالفاظ مختلفة منها أنه قال : « ما أظن هذا يعنى شيئا ولو تركوه

لصلح - أو - ما أرى اللقاح شيئا» ، فتركوه فقشم^(١٤) . فأخبر بذلك رسول الله ، فقال : «ما أنا بزارع ولا بصاحب نخل لقحوا» .

وبعد ، فلا بد للفقهاء من استقراء الأحوال ، وتوسُّم القرائن الخافّة بالتصرفات النبوية . فمن قرائن التشريع الاهتمام بإبلاغ النبي ﷺ إلى العامة والحرص على العمل به والإعلام بالحكم وإبرازه في صورة القضايا الكلية مثل قول رسول الله ﷺ : «ألا لا وصية لوارث» ، وقوله : «إنما الولاء لمن أعتق» .

ومن علامات عدم قصد التشريع عدم الحرص على تنفيذ الفعل مثل قول النبي ﷺ في مرض الوفاة : «أتونى أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده» .

قال ابن عباس : فاختلفوا فقال بعضهم : حسبنا كتاب الله ، وقال بعضهم : قدموا له يكتب لكم ، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع ، فلما رأى اختلافهم قال «دعوني فما أنا فيه خير» .

واعلم أن أشد الأحوال التي ذكرناها اختصاصا برسول الله ﷺ هي حالة التشريع ، لأن التشريع هو المراد الأول لله تعالى من بعثته حتى حصر أحواله فيه في قوله تعالى : ﴿وما محمد إلا رسول﴾ . فلذلك يجب المصير إلى اعتبار ما صدر عن رسول الله ﷺ من الأقوال والأفعال فيما هو من عوارض أحوال الأمة صادرا مصدر التشريع ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك . وقد أجمع العلماء على الأخذ بخبر سعد بن أبي وقاص حيث سأل النبي ﷺ أن

يوصى في ماله . قال له : «الثالث والثالث كثير» فجعلوا الوصية بالزائد على الثالث مردودة إلا أن يجيزها الورثة ، ولم يحملوه محمل الإشارة والنصيحة مع ما قارنه مما يسمح بذلك وهو قوله : «إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس» فإنه مؤذن بالنظر إلى حالة خاصة بسعد وورثته وشدة فقرهم ، ومع كونه جرى بين رسول الله ﷺ وبين سعد خاصة ولم يفعل به رسول الله ﷺ ولا رواه عنه غير سعد . فكان للفقهاء أن يجيز الوصية بأكثر من الثالث لمن كان ورثته أغنياء ولم يقل به أحد من أهل العلم ، أو لمن لم يكن له وارث ، وقد قال بذلك بعض أهل العلم فيما نقل ابن حزم في المحلى عن ابن مسعود وعبيدة السلماني وطائفة ، وهو قول شاذ .

الهوامش

- (١) [مقاصد الشريعة الإسلامية] ص ٢٨ - ٣٩ طبعة الشركة التونسية للتوزيع - تونس
- (٢) أغرى به : أولع به .
- (٣) آل عمران : ١٤٤ .
- (٤) هو حائط الخوض .
- (٥) هو كتاب [قضية رسول الله ﷺ] . نشره محققا : د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي دار الكتاب اللبناني ، ودار الكتاب المصري - بيروت والقاهرة - .
- (٦) الدُّبَاء - بضم الدال مشددة - : القرع . والخنتم - بفتح الحاء - : نوع من الجرا والمزفت : المظلي بالزفت . والقبر - بضم القاف وفتح الباء - عنب أبيض طو جيد الزبيب .
- (٧) النفل - بفتح النون مشددة ، وسكون الفاء - : الغنيمة .
- (٨) أردت من التشريع ما يؤذن به ظاهر الفعل النبوي أو القول من وجوب أو - المقصود غير ذلك الحكم ، وإلا فإن الهدى والإرشاد يدلان على مشروع تقديم في آخر ديباجة الكتاب .
- (٩) الشراج بكسر الشين المعجمة آخره جيم جمع شرج بالتحريك وهو سبل الم بفتح الحاء وتشديد الراء أرض متسعة تحيط بالمدينة .
- (١٠) الجدر هو محيط الخوض بأصل النخلة .
- (١١) الفتح : ٢٩ .
- (١٢) المياثر جمع ميثرة بكسر الميم : فراش صغير بقدر الطنفسة تحشى بقطر الراكب على الرجل تحته فوق الرجل لتكون ألين له . والقسي بفتح القاف السين المهملة : ثياب واحدها قسي : ثياب مصرية فيها أضلاع ناتئة كحرير . والإستبراق : ثياب من حرير غليظ . والديباج : ثياب رقيقة من حرير .
- (١٣) المرمأة بكسر الميم ما بين ظلفي الشاة من اللحم من الساقين ، ولذلك الحديث .
- (١٤) قُشِمَ لم يضبط ، فيحتمل أن يكون بضم القاف وكسر الشين أى أصابه الـ القاف وهو تساقط الثمر قبل أن يصير بسرا ولم أقف على صيغة الف والمضارع في اللسان ولا القاموس ولا التاج ولا النهاية ولا المشارق ولا الـ

٢ - الشيخ على الخفيف السنة التشريعية

عناصر البحث:

حكمة الرسالة - صلة الشريعة بها - صلتها بالعقل والنظر -
عصمة الرسل - وجوب طاعتهم - السنة مصدر للشريعة - القرآن
والسنة - معنى السنة في اللغة وعند علماء الشريعة ورجال
الحديث - السنة الواجبة الاتباع - ما لا تجب فيه المتابعة من الأثر
- الناحية التشريعية في قضائه ﷺ - الناحية الولائية - فتاويه
ﷺ - ما نيط بالسنة من بيان - منزلة السنة من الكتاب -
وجوب طاعتها - وجوب العمل بالسنة - واقعية السنة - التخيير
فيها - قطعية الكتاب - قطعية السنة من الناحية الإجمالية -
ظنية السنة في روايتها - وجوب العمل بالحديث المتواتر - وجوب
العمل بحديث الأحاد الصحيح - العمل بالحديث الضعيف .
من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده ورحمته بهم ، وتما
نعمته عليهم ، أنه لم يتركهم لعقولهم ، ولم يكلهم إلى ضمائرهم ،
في إقامة أسس صلاحهم في حياتهم ، وإرساء قواعد أمنهم
واستقرار وجودهم وسلامة مجتمعهم .

فالعقول متفاوتة ، وأسباب انحرافها متعددة ، وموازين الضمائر
مختلفة تبعاً لاختلاف البيئات وتغاير العادات . وكثيراً ما تضطرب
هذه الموازين أمام نوازع النفوس ، وتيارات الأهواء ، واختلاف

المصالح . وذلك ما نشاهده ونحسه فى زماننا وفيما مضى من
دهور ، وفى كثير من الحالات ، بما فرق بين الناس ، وجعلهم أمّا
وشيّعاً ، لكل وجهته إلى ما يرى أن فيه الخير لنفسه ، وإن كان فيه
الدمار والهلاك لغيره .

لذلك - وقد كتب الله على نفسه الرحمة ، إذ يقول فى كتابه
العزیز : ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾^(١) أرسل رسله إلى
الناس بالهدى ليكونوا أعلام الطريق وهداة السبيل ، هداية لهم من
الضلال ، ووقاية لهم من الشكوك والحيرة ، وإخراجاً لهم من
الظلمة ، يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ، بوحي من السماء
وتعليم من العليم الحكيم . فكانوا فيه مبلغين ومعلمين ومبينين ،
وبه منذرين ومبشرين ، ومنزهين فيه عن الخطأ ، ومعصومين فيه من
الضلال ، طاعة الله فى طاعتهم ، وفلاح الناس وسعادة مجتمعهم
فى متابعتهم والاهتداء بنورهم .

لم يترك الله سبحانه وتعالى الناس سدى . فما من أمة إلا خلا
فيها نذير أرسله إليهم بشريعته ، كما قال فى كتابه العزیز : ﴿ لكل
جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ﴾^(٢) . وعلى هذا أرسل إلينا محمداً
ﷺ ، وأنزل عليه الكتاب ، وخاطبه بقوله فيه : ﴿ ثم جعلناك
على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا
يعلمون ﴾^(٣) .

هذا ومن شريعته عبادة يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى ،
وإليه وحده ، تعريف الناس بوسائل قربهم وطرائق رضاه . فإليه بيانها
وليس للعقول فى ذلك مدخل . ومن ثم نيط أمرها بما يبلغه رسوله

ﷺ دون أن يكون للعقل فى بيانها وتحديدھا مجال . ومنها معاملة
هى الوسيلة إلى حياة سليمة صالحة مستقيمة ، خالية من الشرور
والفحشاء والمنكر ، لا يهدف بها إلا إلى ذلك علة وضع أمين يقوم
على التوجيه الإلهى ، مع الاسترشاد بالنظر والتجربة . ومن ثم كان
للعقل والنظر فيها وظيفة الهداية والإرشاد ، وكانت الشريعة فيها
عاصمًا ومسددًا ، ومن ثم كانت الرسالة على العموم ضرورية
لهداية الناس فى المجالين : أما فى المجال الأول فهى السبيل الوحيد
لبلوغ الغاية والقصد ، وأما فى المجال الثانى فهى للإرشاد والعصمة
من الخطأ وتجنب الزلل .

وقد عصم الله رسوله ﷺ من الخطأ فيما أمره بإبلاغه وبيانه .
ومن ثم وجبت طاعته وعدم الانحراف عما يأمر به فى المجالين ، إذ
لم يكن فيما بلغه من ربه فى الحالىين من ناحية وجوب الطاعة فرق ،
سواء أكان إبلاغه بالقول أو بالفعل أو بالإقرار - فكان بيانه ملزمًا فى
دائرة التشريع التى أقامه الله فيها معلما ومبلغًا ، بشيرًا ونذيرًا .

وعن هذا كانت السنة التى نحن بصدد بيانها ، هى ما أثر عن
رسول الله ﷺ فى مجال التشريع : قول أو فعل أو تقرير ، لما رآه أو
بلغه عن أمن به ، أو كان فى ظاهر حاله ممن التزم بطاعته ، لا فى
نطاق الأعمال الطبيعية والأفعال العادية . . . وذلك ما يشير إليه
قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ
تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ (٤) . وقوله : ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنَ
لَا تُذَكِّرُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغْ ﴾ (٥) . وقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ
لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٦) .

وآيات أخرى عديدة واضحة الإشارة والمعنى فى ذلك - وعلى هذا كان ما جاءنا به محمد ﷺ وبلغنا إياه فى هذا النطاق ، إما قرآنًا أنزله الله عليه بلفظه ومعناه ، فكان أصل الدين وأساس الإيمان واليقين ، وإما بيانًا له أوحى الله به إليه بمعناه أو أقره عليه ، وهو ما يراد بالسنة . وفى هذا يقول الله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحيٌ يوحى ، علمه شديد القوى ﴾ (٧) . وذلك ما يعم القرآن والسنة .

واسم السنة يطلق فى اللغة على السيرة حسنة كانت أم سيئة . ومن ذلك قوله ﷺ فيما أخرجه مسلم : « من سن فى الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شىء » ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شىء » ، كما تطلق فيها على تدبير الله أمر خلقه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سنة الله فى الدين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلًا ﴾ (٨) ، ويريد بها رجال الحديث عند استعمالهم إياها وبخاصة من يكتب فى السير والمغازى كل ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة أو خلق أو شمائل أو صفات خلقية أو إخبار دون نظر إلى صلاحية ذلك لإثبات حكم شرعى أو عدم صلاحيته ويطلقها علماء الأصول على أقواله وأفعاله وتقريراته مما يدل على حكم شرعى . ويستعملها الفقهاء

فى الدلالة على ما لىس واجباً بما روى أن رسول الله ﷺ قد فعله ولم يداوم عليه ، كسنة الصبح وسنة الظهر . وقد يطلقونها فى مقابلة البدعة كقولهم طلاق السنة هو الطلاق فى طهر لا مساس فيه .

ونريد بالسنة فى موضوعنا - كما ذكرنا - ما أثر عن النبى ﷺ فى محيط التشريع من قول أو فعل أو تقرير لأمر رآه أو بلغه عمن يعد فى ظاهر حاله من أمن له . وهى بهذا المعنى لا تكون إلا فيما كان لرسول الله ﷺ فيه اختيار بين أمرين أو أكثر ، فيختار ما يرى أنه الأفضل خلقاً وسلوكاً ، ولا تكون فيما كان يأتيه ﷺ بطبيعته وإنسانيته بما لا اختيار له فيه - أو فيما كان يأتيه اختيار بحكم العادة والميل الطبيعى الوقتى . وعلى الجملة لا تكون فيما يأتيه كل الناس بحكم خلقتهم وطبائعهم مما يعد من مقومات الحياة وضرورات الوجود والعادات ، كالأكل والشرب والنوم واللباس والحركة والتخاطب والتفاهم والسعى إلى الطعام واتخاذ المسكن ونحو ذلك ، فقد كان رسول الله ﷺ بشراً كسائر الناس : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(١) فكان يحيا كما يحيا الناس ، وُلِدَ كما يُولد الناس ومات كما يموت الناس ، وكان يأكل كما يأكل الناس وينام كما ينامون ويلبس كما يلبسون ، ويعيش فى مجتمعهم يزور ويزار ويرضى ويغضب ويسر ويحزن ويمشى إلى المتاجر والأسواق ، ويساوم ويساوم ويمرض ويصح ويطلب العلاج كما يطلبه الناس ويشفع بين المتنازعين ويصالح

بينهم ، له وزنه وحكمه وله عاداته وله هواه . وليس عمله العادى
 ولا أقواله المألوفة المتكررة فى هذا المجال شريعة تتبع ، وإنما يفعل
 ذلك بحكم العادة والطبيعة ، لا بحكم الرسالة والتبليغ ، أما ما
 يتعلق بهذه الأفعال والعادات وما يتصل بها من كيفيات وأوضاع
 وأشكال ووسائل ونحو ذلك فإن منه ما قد يُعد سنة تشريعية يؤخذ
 الناس باتباعها إذا كان له ﷺ فيه اختيار كان من أثره تفضيل
 وضع على وضع ، وصورة على صورة ، وطريقة على أخرى ، قصداً
 إلى فعل ما هو الأفضل والأففع الذى يرجى منه الصلاح . وهذا
 منه ﷺ إرشاد وهداية وتشريع ، وبخاصة إذا اقترن بأمر أو نهى ،
 ما دام لم يتبين أنه ﷺ قد فعله بحكم العادة الجارية والإلف
 الوقتى ، انقياداً للعادة والظروف والملايسات مما يبعده عن أن يكون
 من قبيل الإرشاد والتشريع - وذلك موضوع خطير وأمر جليل
 جدير بالتأنى والتريث والعمق فى النظر ، وقد يفضل فيه من لا علم
 له بما كان فى زمنه ﷺ من أعراف وعادات لها سلطانها ورسوخها
 وعمومها ، وبما كان لرسول الله ﷺ من سيرة وطريقة وخلق
 ومنهج ، وإنما يعرف ما يراد منه التشريع بالنظر والاجتهاد وسعة
 الاطلاع والتعرف على شمائله ﷺ . ومن أمثلة ذلك ما صدر منه
 ﷺ من أفعال وهيئات فى حجه : مثل نزوله ﷺ فى بعض
 الأماكن أثناء سيره ومدة إقامته فيها ومبيته بها ، ومثل إسراعه
 أو عدم إسراعه فى طوافه وفى سعيه ، مما يكون قد فعله تشريعاً
 يتناوله قوله ﷺ : «خذوا عني مناسككم» ، أو فعله للاستجمام
 وأخذ الأهبة ، أو لغرض آخر من أغراض الحياة . ولذا كان فعله

هذا موضع خلاف ومثار نزاع بين الفقهاء منهم من رآه من قبيل التشريع ، ومنهم من لم يره كذلك ولم ير في تركه حرجاً ، وعلى الجملة فكل ما نطق به الرسول صلوات الله عليه من قول أو أتاه من فعل أو صدر عنه في شأنه إقرار هداية للناس وشرعية لهم ، أو وصل إليه بنظره واجتهاده فأقره الله عليه بما ليس بقرآن هو ما يراد بالسنة التي هي المصدر الثاني لشرع الأحكام بعد القرآن .

وجماع القول في ذلك أن كل ما جاء به محمد ﷺ بياناً لعقيدة أو تعليماً لعبادة أو إرشاداً إلى قرينة أو تهذيباً لخلق أو أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر أو إصلاحاً لمعاملة أو إبعاداً عن فساد أو تحذيراً من سوء يُعدّ شريعة يطلب إلى الناس اتباعها . أما ما لا يتصل بذلك فلا يُعدّ شريعة يطلب إلى الناس اتباعها ، وإن صح أن يعد من السنة بمعناها العام . ذلك أنه إنما صدر منه ﷺ بحكم أنه بشر على أنه من الأقوال والأفعال العادية المتكررة المباحة التي تدعو إليها طبيعة الإنسان وغايات البشر ، وإن عد صدورها منه ﷺ دليلاً على إباحتها لأنه ﷺ لا يقارف معصية ولا يصير عليها .

ومن هذا القبيل أمور عرض لها رسول الله ﷺ في هذا النطاق وفيما يلي بيان لبعضها على حسب ما جاءت به الروايات الصحيحة ، نذكره للبيان والتوضيح والمقايسة :

١ - ما عرض له رسول الله ﷺ من الإشارة إلى عدم تأبير النخل ، وحاجة النخل إلى التأبير من الأمور التي تعرف بالتجربة والخبرة والممارسة ، وفي ذلك وأمثاله يعد رأيه ﷺ فيه إرشاداً

تجريبياً استطهره بحسب ظنه ، يصيب فيه ويخطئ كغيره من الناس . ولا يعد شريعة تتبع ولا وحياً أوحى به إليه ، وإذا أخطأ فيه لم ينبه الوحي إلى خطئه . ويدل على ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن رافع بن خديج ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يأبرون النخل ، فقال : ما تصنعون؟ قالوا كنا نصنعه ، فقال عليه الصلاة والسلام : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً . فتركوه لذلك فنفضت النخل ، فذكروا له ذلك . فقال ﷺ : «إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به . وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر» . ومعنى ذلك أنه فيما يصدر منه عن رأيه في مثل هذا يصيب ويخطئ . وقد يكون غيره فيه أعرف به . وذلك ما تدل عليه رواية أنس رضي الله عنه لهذا الحديث : إذ جاء فيها أنه قال لهم : «أنتم أعلم بأمور دنياكم» . وجاء في رواية جابر بن عبد الله لهذا الحديث أنه قال لهم : «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا أخبرتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإنني لن أكذب على الله» .

ومدلول هذه الروايات أن ما يصدر منه ﷺ فيما يتعلق بأمور الدنيا رأى يرتئيه وظن ظنه دفعه إليه نظره . وهو فيه كسائر البشر يصيب ويخطئ ، وقد يكون غيره في مثل ذلك - إذا عرض له - أكثر تجربة وأعظم خبرة . ولكن التمييز بين ما يعد من أمور الدنيا التي لا يعتبر تنظيمها وتدبيرها تشريعاً ، وما ليس كذلك ؛ بما يعد التدبير فيه تشريعاً يجب على الناس مراعاته واتباعه ، فذلك ما يرجع فيه إلى النظر والاجتهاد ، ومن ثم يكون الخلاف فيه بين الفقهاء ، وكان من المواضع الخطيرة الجديرة بإمعان النظر فيها .

ويؤيد ما أشرنا إليه أنه كان في كثير من الأحوال ينزل على رأى أصحابه حين يستشيرهم في خطة حربية ، أو في ملاقاته عدو مفاجئ ، كما يعدل عن رأى يرتئيه في ذلك إذا ظهر له صواب ما عرض عليه من رأى آخر . كما يدل على ذلك متابعتة ﷺ لما رآه الحباب بن المنذر حين أشار عليه في غزوة بدر بأن ينزل على أدنى ماء من القوم بدلاً عن نزوله ﷺ بالناس حيث نزل ، فقد قال له يا رسول الله ! أهذا منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدم عنه أو نتأخر ، أم هو الحرب والرأى والمكيدة ؟ فقال ﷺ « بل هو الرأى والحرب والمكيدة » . فقال الحباب : ليس هذا لك بمنزل ، فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم ، فإنى أعرف غزارته وصفاءه فننزل ونغور ما عداه من الآبار ثم نبني حوضاً فنملؤه ماء فنشرب ولا يشربون . فقال ﷺ : « لقد أشرت بالرأى » . وانتقل بالناس إلى حيث أشار . ذلك لأن رأيه ﷺ في مثل ذلك لا يكون له من وجوب الطاعة إلا ما للرأى غيره من الأمراء والقواد الذين يصدرون في ذلك عن نظر وموازنة فيصيبون مرة ويخطئون أخرى ، ولا يكون رأيهم ديناً يجب اتباعه ، وإنما يكون محلاً للنقد والوزن انتقالاً منه إلى ما هو أحكم وأصوب .

٢ - ما كان يعرض له من مساومات إذا باع أو اشترى إذ كان ما يطلبه من صاحبه في أثناء ذلك أو يعرضه عليه من ثمن لا يعد أمراً دينياً ولا حكماً تجب طاعته . يدل على ذلك ما كان بينه وبين جابر بن عبد الله حين طلب إليه ﷺ أن يبيعه بغيره فأبى إذ لم

يكن معه غيره ، ولم ير رسول الله ﷺ إباءه هذا معصية لأمر ديني .

أخرج مسلم في صحيحه عن جابر أنه كان يسير على بعير له قد أعيا فأراد أن يسيبه ، قال : فلاحقني رسول الله ﷺ فدعا لي وضربه فسار سيراً حسناً لم يسر مثله فقال : « بعنيه بوقية » قلت : لا . فكرر الطلب ، فبعته له بوقية واستثنت حملانه إلى أهلي فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في إثري فقال : « تراني قد ماكستك لأخذ جملك خذ جملك ودراهمك فهو لك » .

٣ - ومن ذلك أيضاً ما يجري عادة بين الناس من طلب معونة أو تحقيق رغبة وقتية دعت إليها حاجة عارضة كالذي كان منه ﷺ مع سلمة بن الأكوع حين أصاب امرأة من سبى فزارة في غزوة غزاها مع أبي بكر رضي الله عنه - وكان بنو فزارة أحلافاً لقريش ، فاستوهبها منه رسول الله ﷺ حين عاد بها إلى المدينة فأبى ثم استجاب بعد أن أعاد عليه الطلب . أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال : غزونا فزارة وعلينا أبو بكر فلما كان بيننا وبين الماء ساعة أمرنا أبو بكر فعرسنا ثم شن الغارة فورد الماء فقتل من قتل وسبى من سبى ، وأنظر إلى غنق من الناس فيهم الذراري فخشيت أن يسبقوني إلى الجبل فرميت السهم بيني وبين الجبل ، فلما رأوا السهم وقفوا ، فجئت أسوقهم وفيهم امرأة من بنى فزارة ومعها ابنة لها من أحسن العرب ، فسقتهم حتى أتيت بهم أبا بكر فنفلني بنتها ، فقدمنا المدينة وما

كشفت لها ثوباً . فلقيني رسول الله ﷺ في السوق فقال : «يا سلمة هب لي المرأة» فقلت : والله لقد أعجبتني وما كشفت لها ثوباً ، ثم لقيني مرة أخرى فقال : «يا سلمة هب لي المرأة لله أبوك» فقلت : هي لك يا رسول الله ، فوالله ما كشفت لها ثوباً . فبعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة ففدا بها أناساً من المسلمين كانوا أسرى بمكة .

٤ - ومن ذلك أيضاً ما يجرى بين الناس من شفاعات . ومنه أمره ﷺ بربرة حين شفع إليها لترجع إلى زوجها مغيث حين اختارت نفسها عندما عتقت وهي تحته ، وعز عليه أمر فراقها فأبت معذرة بكراتها إياه - أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس أن رسول الله (ﷺ) قال لبريرة : «لو راجعته» فقالت : يا رسول الله أتأمرني؟! فقال : «أنا أشفع» فقالت لا حاجة لي فيه .

٥ - ومن ذلك ما كان يسير به في معالجة بعض الأمراض ، فقد كان لا يصدر منه شيء في ذلك عن وحى يجب اتباعه ، إذ لم يبعث إلى الناس طبيباً يطب أجسامهم ، وإن بعث إليهم طبيباً يطب نفوسهم وأرواحهم ، وإنما كان يشير بالعلاج وبالدواء لتجربة مارسها أو لمعرفة اكتسبها من بيئته - أخرج أبو داود عن أسامة بن شريك قال : أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير ، فسلمت وقعدت ، فجاء الأعراب من هنا وهنا فذكروا له المرض وقالوا : يا رسول الله أنتداوى؟ فقال لهم : «تداووا فإن الله سبحانه وتعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد : الهرم» . وكان ﷺ يعود المرضى من أصحابه ويبعث إليهم

بالطبيب . وذلك ما يدل على أن ما كان يشير به ﷺ في بعض الحالات من دواء أو علاج لم يكن شريعة وإنما كان التماساً للشفاء ، بناء على تجربة أو ظن . وليس ببعيد أن يكون شيء من ذلك قد صدر منه عن وحى . وإذا حدث فلا يكون من قبيل التشريع وإنما يكون إرشاداً ورحمة دون أن يقتضى قصر الشفاء على ما أشار به ، وأنه لا شفاء فى غيره ، ودون أن يقتضى وجوب المعالجة به دون غيره ، ولا الشفاء به فى مريض آخر . روى البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أخى يشتكى بطنه فقال له ﷺ : « اسقه عسلاً » ثم أتاه الثانية فقال له : « اسقه عسلاً » ثم أتاه الثالثة فقال : فعلت وما زال يشكو . فقال له ﷺ : « صدق الله وكذب بطن أخيك ، اسقه عسلاً » فسقاه المرة الرابعة فبرأ وما جاء فى الحديث من قوله ﷺ : « صدق الله » قد يكون إشارة إلى قول الله تعالى فى سورة النحل : ﴿ يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس ﴾ (١٠) . وأنه ﷺ أراد الدعاء له بأن يشفى بالعسل بعد أن لم يفد شربه له أكثر من مرة فاستجاب الله دعاءه ، ولا يمكن أن يكون لها دلالة على أن العلاج بالعسل فى هذه الحال كان وحياً وإلا ما تخلف الشفاء لأول مرة شرب العسل .

هـ - وكذلك الحال فى لباسه ﷺ من حيث هيئته وصورته وكيفيته وتأليفه وفى طعامه العادى من حيث نوعه وطعمه وطريقة تناوله فمرجع ذلك إلى عادات قومه ، ومقتضيات وطنه ومتطلبات

جوه ولو عاش رسول الله ﷺ في بلد آخر غير جزيرة العرب ،
 أو في جو آخر أو كان من غير العرب ، لتغير لباسه وطعامه تبعاً
 لذلك . وما كان الرسل صلوات الله عليهم يحيون على طعام واحد
 ولا على لباس واحد ، وإنما كانوا في ذلك على مثال أقوامهم ، ألا
 ترى أنه ﷺ حين قدم إليه لحم الضب عافه ولم يأكل منه ، فلما
 قيل له : أحرام هو قال : « لا ، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني
 أعافه » ويقول خالد بن الوليد في روايته لهذه الحادثة فيما أخرجه
 البخاري : فعند ذلك أجتريت هذا اللحم فأكلته والرسول ينظر إليّ
 ولا ينهاني . فمثل هذه الأمور وما يشبهها من هيئات جلوسه ونومه
 ومشيته وطريقة حديثه وتناوله طعامه كان ﷺ مما يفعله بمقتضى
 عاداته وطبيعته وكونه بشراً يحيا حياة قومه ويعيش عيشتهم
 ويتقلب متقلبهم ، ولم يكن فيها شارباً ولا تعد أعماله فيها شرعاً
 يؤخذ الناس باتباعه في كل زمان ومكان وبيئة . وما قد يروى في
 هذا النوع من أمر أو طلب أو نهى ، فإنما هو مجرد إرشاد إلى الحفاظ
 على التقاليد القومية والعادات المرعية التي يكون لها حسناتها
 وخيرها في بيئتها ، بينما قد يكون لها عكس ذلك في بيئة
 أخرى . وذلك ما دام لم يتبين أن أمره ﷺ بشيء من ذلك لم
 يكن للحفاظ على خلق أو مروءة أو لتجنب فساد أو ضرر أو إثم .
 وجملة القول في ذلك كله أنه ﷺ كان يجمع بين عدة
 صفات ، أو يقوم في عدد من المقامات والمراكز ، فقد كان ﷺ
 بشراً ، إنما يمتاز عن سائر البشر باسطفائه والإيحاء إليه . ثم كان إلى
 ذلك رسولاً إلى الناس مبلغاً دينهم وداعياً إلى الله سبحانه

وبعالي كان في الوقت نفسه زعيماً ورئيساً ووالياً بحكم زعامته الدينية وولايته العامة ، وكان لذلك قاضياً يفصل فيما يرفع إليه من الخصومات ، وكان قائداً له قيادة الجيوش وبعثها وتدير أمورها . وكان له في كل هذه المراكز ، أقوال وأفعال وتدبيرات وسياسات صدرت منه بحكم مركزه ومقامه الذي كان يقوم به . فما صدر منه من ذلك بوصف أنه رسول مبلغ لما أوحى إليه فذلك ما يجب اتباعه ويعد شريعة باقية إلى يوم القيامة ، وذلك كأن يبين مجملًا في الكتاب أو يخصص عامًا أو يقيد مطلقاً أو يفصل عبادة أو يأمر بواجب أو ينهى عن منكر . وما صدر منه بوصف أنه وال أو قائد واجب الطاعة في محيطه وفي ظرفه وفي بيئته ، وحين تتماثل الأمور ، وليس بالشريعة الدائمة التي لا تتغير ولا تبدل ولا تخالف ذلك ، لأن مثل ذلك إنما صدر ليكون وسيلة إلى غاية خاصة وهدف معين اقتضاه الوضع والزمن وتطلبت المصلحة . فإذا تغيرت الأوضاع وتطور الزمن واقتضت المصلحة تبديلاً أو تغييراً ، كان ذلك ما يتبع من ناحية أنه أصبح السبيل إلى الغاية المرجوة . ويتناول ذلك ترتيب المصالح وتنظيمها وتنويعها وطرائق قيامها وطريقة جمع الأموال وحسن توزيعها وصرفها في مصارفها ، وتأليف الجيوش وتسليحها وتدريبها وما إلى ذلك من المصالح العامة التي لم يكن لها على عهد رسول الله ﷺ سوى وجود بدائي يناسب الحال في عهده ، وما صدر منه ﷺ بوصف أنه قاض كان له جانبان : جانب يعد من قبيل التشريع الواجب الاتباع ، وذلك يتمثل فيما قضى به رسول الله ﷺ من حقوق

رتبها على أسبابها الشرعية التي استوجبتها ، فكان شريعة ماضية يقضى بها فى حادثة ، ويفتى بها عند كل استفتاء ، متى تحقق السبب الذى استوجب الحق ؛ وجانب آخر لا يعد قضاؤه فيه إلا عملاً إجرائياً تنظيمياً إدارياً يؤسس على التوثيق أين يوجد الحق . وهذا يعتمد على الظاهر الذى يبدو وعلى ما يقدم من وسائل الإقناع ، ويتمثل فى اختصاص أحد الخصمين بالحكم له دون صاحبه . وذلك لظهور أن الحق فى جانبه بتكئة من إقناع من يسمعه لأنه ألحن بحجته وأقدر على البيان والتأثير من صاحبه ، وقد لا يكون الحق مع ذلك فى جانبه . وفى ذلك ما روى عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه . فمن قضيت له من حق أخيه شيء فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار» . رواه أبو داود ، وفى رواية : «إنى إنما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على » ، وما ينبغى مراعاته أن قضاءه ﷺ مع ذلك يجب أن يكون محل تسليم ورضا من الخصمين إيماناً بنزاهته واتباعاً لما ظهر له من حق قام لديه دليله بحسب ما سمع وظهر له ، ولا يجوز أن يحدث حرجاً فى النفوس ، وفى ذلك يقول الله تعالى : ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (١١) . وأود أن أشير فى هذا المقام إلى أمر هام هو ، أن الجانب

التشريعى من قضائه أو من فتاويه ، هو إلى تطبيق ما نزل عليه على الوقائع والحوادث أقرب ، وأن ذلك لا يتم إلا مع مراعاة ظروف الحادثة المعروضة وملابساتها واتصالها بالعوادات والأعراف . فإن للعرف والعادة أثرهما فى معاملات الناس وتصرفاتهم إطلاقاً وتقييداً ، وإجازة ومنعاً ، ولا يتم العدل فى القضاء ولا الإصابة فى الفتيا إلا بمراعاة ذلك وملاحظته . وهذا ما لا يصح أن يكون محلاً لريبة أو شك . وبناء على ذلك فإن قضاءه ﷺ أو فتياه فى حادثة معينة عرضت عليه قضاء أو رأى روعى فيه ظروفها على ما بينا . ومن ثم ذكر العلماء أن ليس لهذا القضاء عموم ، ووصفوه بأنه واقعة حال لا عموم لها ومن هذا يجب على الراوى الذى يقوم برواية مثل هذا ، أن يكون شديد الملاحظة ملماً بظروف الحادثة عالماً بملابساتها وألا يغفل فى روايته إياها ما يدل على ذلك مهما رآه أمراً ظاهراً واضحاً ، إذ قد يخفى هذا الظهور بمضى الزمن وتغير العادات وتطور الأحداث ، وهذا ما يضع تطبيق قضائه وفتاويه ﷺ موضع النظر والحذر والتثبت من المماثلة بين ما عرض على الرسول صلوات الله عليه وما أريد الحكم له حتى لا يقضى فى شىء بغير ما قضى به رسول الله ﷺ . ألا ترى أنه ﷺ حين سألته شاب عن تقبيل زوجته وكان ذلك السائل شاباً أجابه بالمنع وحين سألته آخر وكان شيخاً أجابه بأن لا حرج ولم يكن اختلاف الإفتاء إلا مراعاة لحال السائل فأراد بالمنع إلى سد الذريعة بالنظر إلى السائل الأول ولم تكن هناك حاجة إلى ذلك بالنظر إلى السائل الثانى ، ويجب أن يراعى أن ما أشرنا إليه من ذلك لا وجود

له في قيامه ﷺ بتبيان الكتاب ، إذ لم يجئ الكتاب إلا بتبيان
الأصول العامة والأسس الكلية الواجب مراعاتها في كل زمان
ومكان وفي كل أمة . وبهذا البيان يتحدد ما يعد من السنة شريعة
باقية واجبة الطاعة لا انحراف عنها في استنباط الأحكام .

مانيط بالسنة :

لبيان السنة التشريعية هدفان :

أولهما بيانها القرآن ؛ فقد فصلت أحكامه وبينت مجمله
وخصصت عامه وقيدت مطلقه ووضحت مشكله ويتجلى ذلك في
الصلاة والزكاة والحج من حيث البيان وفي الوصية من تقييدها
بالثلاث وفي بيان ما أحل الله من النساء بعد ذكره المحرمات في قوله
تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين
غير مسافحين ﴾ ^(١٢) من حيث تخصيص ذلك بحرمة الجمع بين
المرأة وعمتها ونحو ذلك . وتخصيص قوله تعالى : ﴿ قل لا أجد
فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه ﴾ ^(١٣) بتحريم لحم الحمر
الأهلية . وهكذا . وبهذا النظر كانت السنة في منزلة تلى منزلة
القرآن إذ كان القرآن أصلاً لها وكانت تابعة له ومبينة والمبين يتبع
المبين والمفسر يتبع المفسر ثم تلا ذلك أن أصبحت السنة مصدراً
ظنياً بينما بقى القرآن على قطعيته والقطعي مقدم على الظني .

إن السنة والقرآن كلاهما مصدر للشرعية أسست عليهما
أحكامهما . وما كان كل منهما إلا وحيًا أوحاه الله إلى رسوله ولم
يكن ﷺ ينطق فيهما عن الهوى وكانت طاعته فيهما طاعة لله

ومعصيته فيهما معصية لله - ﴿من يُطع الرسول فقد أطاع الله﴾ (١٣) - ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ (١٤) - ولم يكن وجوب الطاعة فيما نزل قرآنًا بأوثق وأكد من وجوبها فيما نطق به رسول الله ﷺ . وقد كانت السنة في عهده ظهيراً للقرآن تفسره وتبينه على ما ذكرنا ، دون أن يعد ذلك خلافاً لما أنزل الله بل تحديداً له وتعريفاً . وليس أدل على هذه المظاهرة والمساندة من رجمه ﷺ الزانى مع نزول الآية بجلده ، ومن تجويزه المسح على الخفين مع نزول آية غسل الرجلين . وعلى هذا كان المصدران في زمنه ﷺ متظاهرين غير متعارضين ولا متخالفين ، ينسخ آخرهما أولهما عند التعارض وعدم إمكان الجمع . وبذلك يظهر انتهاء زمن الأول منهما بظهور الآخر منهما . وعلى هذا كانا من ناحية وجوب الطاعة في درجة واحدة وذلك لا ينفي ، ولا يتعارض مع جعل القرآن أصلاً للسنة من ناحية اشتماله على أصول الدين وقواعده الكلية التي يجب أن تدور السنة في فلكها .

وليس في حديث معاذ رضى الله عنه حين جاء فيه أنه عند القضاء في حادثة ، ينظر أولاً في كتاب الله فإذا لم يجد نظر في السنة ، وأن رسول الله ﷺ قد أقره على ذلك ، معارضة لما ذكرنا إذ المعنى فيه أنه حينما ينظر في كتاب الله بحثاً عن الحكم ، ينظر في الوقت نفسه إلى ما يبين له هذا الكتاب ، وهو السنة ، عسى أن يكون فيها بيان ما يدل عليه الكتاب فيما هو بصدد البحث عنه ، حتى يكون ما يصل إليه هو طلب بالكتاب وأريد منه ، وإلا كان ما

قد يصل إليه غير ما جاء به الكتاب . وما كان الاقتصار على أحدهما في تعرف حكم من الأحكام إلا حيث يخلو من بيانه الآخر . ومن ثم فليس بينهما في عهد رسول الله ﷺ من تفرقة إلا من حيث أريد الإعجاز والتحدى بأحدهما واتخاذة دالاً على رسالة رسول الله دون الآخر . ولكن الوضع بعد وفاة رسول الله ﷺ قد تغير ، إذ لم يعد في الإمكان القطع بصحة ما نسب إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل بعد أن كان ذلك ميسوراً في زمنه بالرجوع إليه . واقتصر الأمر على روايات تروى وأقوال أو أفعال تنسب إليه ﷺ دون أن يقوم في أكثر الأحوال دليل قطعي على صحة ذلك ، بينما ظلت للقرآن قطعيته بسبب ما حيط به من وسائل حفظه ، والتثبت منه على أوضاع شتى حفظت له قطعيته إلى اليوم ، وكان من نتيجة ذلك أن القرآن الكريم ظل مقطوعاً به جملة وتفصيلاً ، بخلاف السنة فإنها وإن بقيت لها قطعيتها بالنظر إلى جملتها فقد أصبحت مظنونة بالنظر إلى ما تتكون منه من أحاديث عدا المتواتر منها وهو قليل ، وكان أكثرها ظنياً وبذلك انخفضت منزلتها من ناحية الوثوق بها تفصيلاً عن منزلة القرآن . وكان القرآن مقطوعاً بوروده عن الرسول جملة وتفصيلاً . وكانت السنة مقطوعاً بورودها عن الرسول جملة مظنونة الورود عنه تفصيلاً إلا بالنسبة إلى المتواتر . وعن هذا ثار الخلاف بين الفقهاء عند التعارض بينهما وعدم إمكان الجمع . أيجوز نسخ أحدهما بالآخر؟ وماذا يعد بياناً وماذا يعد نسخاً ، ومتى يصلح الحديث مبيناً ومتى لا يصلح ، وهو خلاف مشهور لا يتسع الوقت لتفصيل القول فيه .

وجوب العمل بالسنة :

ليس فى وجوب العمل بالسنة بعد أن يتبين أنها سنة صدرت من رسول الله ﷺ نزاع إذ العمل بها واجب بصريح القرآن الكريم وذلك على أوضاع مختلفة وأساليب متعددة ودلالات متنوعة بما ثبت هذا الوجوب ووثقه وأكده .

وقد بينا أن السنة من حيث جملتها مقطوع ورودها عن رسول الله ﷺ ومن ذلك كان وجوب العمل بها واعتبارها مصدراً للتشريع أمراً لا ريبه فيه . ولكن الأمر يختلف بالنظر إلى ما روى منها على وجه التفصيل ؛ فمنها المتواتر وهو ما رواه عن رسول الله ﷺ جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، ثم رواه عن هذا الجمع مثله وهكذا إلى أن وصل إلينا بالتدوين الذى لم يقاربه شك وتوافر له جميع شروط الاستيقان وذلك ما يجب العمل به لقطعيته . ومنها ما لم يتواتر ومنه الصحيح وغير الصحيح . فالصحيح ما رواه عن رسوله ﷺ العدل الضابط الثقة الحافظ إلى آخر ما ذكر من شروطه ورواه مثله عنه ، وهكذا إلى أن وصل إلينا ، ولم تتوافر فيه شروط المتواتر ولما شرط فيه من شروط يورث توافرها فيه ظناً راجحاً بصحة وروده عن رسول الله ﷺ وجب العمل به أيضاً لقيام الدليل القطعى على إناطة التكليف بغلبة الظن دون القطع . وليس إناطة التكليف بغلبة الظن محلاً للنزاع وبيان ذلك وتفصيل القول يعرف فى موضعه من كتب أصول الفقه . أما غير الصحيح وهو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة فمنه الضعيف ، ولا يعمل به فى

التشريع ، ولا تجب فيه الطاعة ، ولا يعد ما يحويه شريعة لانعدام غلبة الظن بصحته . وإنما يعمل به فى فضائل الأعمال عند بعض العلماء ، وخالف فى ذلك آخرون إلى القول بأنه إذا عمل به كان ذلك على أساس أنه حكمة لا حديث عن رسول الله ﷺ . ومنه ما هو دون ذلك وهو الموضوع وذلك لا يعد بتاتاً من السنة ولا يجوز العمل به مطلقاً وواضعه كاذب يتبوأ مقعده من النار .

وقد ذكرنا أنه لم يكن لهذا التنوع ظهور على عهد رسول الله ﷺ وذلك لتيسر الرجوع إليه فيما يشك فى نسبه إليه . فكانت السنة مقطوعاً بها على التفصيل . ولم يدم ذلك بعد وفاته بل اختلف الحال ، إذ لم يكن من سبيل إلى الاستيثاق من حديث بالرجوع إليه إذا ما بدا الشك أو التردد . ولم يكن كل راو محلاً للثقة والاطمئنان ، فبدأ الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة يستوثقون من الرواة ويطلبون منهم ما يؤيد رواياتهم من شاهد أو يمين . وقد لا يطلب ذلك من بعض الرواة لما له من الصحة والعلم والثقة ما يغنى عن مطالبته بمثل ذلك .

ولو تيسر لأصحاب رسول الله ﷺ أن يعنوا بالسنة وحفظها العناية التى تجنبها الزيادة فيها والنقص منها والتغيير وإدخال ما ليس منها عليها ، وعلى الجملة ، تجنبها الريب والشبهات ، وأن تظفر منهم بما ظفر به القرآن كتابة وتدويناً وحفظاً وتلقيناً ومراجعة ومدارسة ما كان للبلبله فيها وجود ، ولكان ما يعد منها شريعة واجبة الطاعة معروفاً لا اختلاط له بغيره ، وما وجد فيها ما يلاحظ فيها الآن من تعارض ، ولم يقع خلاف فى الناسخ منها والمنسوخ ؛

ولكن ذلك لم يتيسر لأسباب شتى ، فظلت السنة لا طريق لحفظها إلا صدور بعض أصحاب رسول الله ﷺ على مقادير مختلفة باختلافهم ، إذ كانت موزعة بينهم يعرف منها بعضهم ما لا يعرفه الآخرون ، ويحفظ منها بعضهم ما لا يحفظه غيرهم . ثم لم تدون تدويناً يصح أن يتصف بأنه تدوين علم منظم قام على التحرى والبحث الدقيق إلا فى أواخر القرن الأول أو أوائل القرن الثانى . وذلك بعد أن أدخل فيها الوضاعون ما أدخلوا ، وبعد أن ظلت قرناً عرضه للنسيان أو لذهاب بعضها بوفاة حفظته . أو للزيادة فيها والتغيير والنقص بسبب ما قد يراد من اختصار أو يراد من شرح وتفسير أو نتيجة لسوء الحفظ فيما لم تتعدد طرقه ، مما اقتضى من رجالها جهداً عظيماً مشكوراً دائباً لم يلحقه كلل ولا ملل فى تخليصها من كل ما شابها وعلق بها . ولقد وصلوا فى ذلك إلى ما لم تصل إليه أية أمة من الأمم ، ولكن ذلك لم يحل دون اختلاف الأقطار اختلافاً كان من نتائجه اختلاف عظيم فى الأحكام .

ونتيجة ما تقدم وجوب العمل بالحديث المتواتر وبالحديث الصحيح غير المتواتر . أما المتواتر فللقطع بوروده عن رسول الله ﷺ كما تقدم ، وأما الصحيح الذى لم يتواتر فلغلبة الظن بوروده منه ﷺ . وذلك كاف فى إيجاب العمل على من قام به ذلك كما قدمنا ، وكذلك على من قلده . وليس يقدر فى غلبة الظن أو هام وشبهات واحتمالات لا تقوم على دليل ولا تستند إلا إلى مجرد

الجواز الفعلى ، وإلا امتنع العمل بالسنة بتاتا ، وهذا فضلاً عن أن قيام الدليل القطعى على إيجاب العمل بغلبة الظن ، ينفى أن يكون لمثل هذه الأوهام اعتبار لوجودها فى كل عهد وفى كل حال دون أن يحول وجودها من وجوب العمل عند وجود الظن الغالب . هذا ، وما يجب ملاحظته أن وجود حديث معين يرى أنه موضوع مدسوس لا يترتب عليه الطعن فى غيره ولا فى السنة جملة ، كما يجب أن يلاحظ أن وزن كلام رسول الله يجب أن تكون مقاييسه فوق مقاييس كلام الناس ، فلرسول صلوات الله عليه صلته بربه وصفاء روحه وعلمه ومعرفته وبصره وصلته بالوحى مما يجعله فى مستوى إذا تكلم أو حكم فوق مستوى الناس .

أما الحديث الضعيف فقد اختلف الرأى فيه ، فمن الفقهاء من ذهب إلى جواز العمل به فى فضائل الأعمال ، ومنهم من لم ير ذلك من حيث هو حديث .

هذا ما أردت بيانه فى هذا الموضوع والله الموفق الهادى إلى سواء السبيل .

* * *

الهوامش

- (١) سورة الأنعام ، الآية ٤٥ .
- (٢) سورة المائدة ، الآية ٤٨ .
- (٣) سورة الجاثية ، الآية ١٨ .
- (٤) سورة المائدة ، الآية ٦٧ .
- (٥) سورة الأنعام ، الآية ١٩ .
- (٦) سورة النحل ، الآية ٤٤ .
- (٧) سورة النجم ، الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ .
- (٨) سورة النحل ، الآية ٦٢ .
- (٩) سورة الكهف ، الآية ١١٠ .
- (١٠) سورة النحل ، الآية ٦٩ .
- (١١) سورة النساء ، الآية ٦٥ .
- (١٢) سورة النساء ، الآية ٢٤ .
- (١٣) سورة الأنعام ، الآية ١٤٥ .
- (١٤) سورة النساء ، الآية ٨٠ .
- (١٥) سورة المائدة ، الآية ٨٢ .

٣ - د. محمد سليم العوا
السنة التشريعية وغير التشريعية

١ - تعهيد:

يقول الله تعالى في كتابه الكريم ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ ولم توصف أمة من الأمم بوصف «الوسط» فكان هو مميزها على من سبقها من الأمم وعاصمها - فيما تستقبل من أمورها وتستدبر من الوقوع في النقيضين الإفراط والتفريط ، أو الغلو والتقصير ، اللذين وقع فيهما كثير من كان قبلنا من اليهود والنصارى . . . ولذلك بعث الله نبيّه محمداً ﷺ مصداقاً لما بين يديه من الكتاب ﴿ ومهيماً عليه ﴾ إذ لو بقى الكتاب الذي أنزل قبله من توراة وإنجيل غير محرف ولا مغير ما احتاج الناس إلى نبي يبعث^(١) .

وأوتى رسول الله ﷺ الكتاب ومثله معه فكان من هذا المثل سنته التي هي «ما أثر عنه من قول أو فعل أو تقرير» فكانت مع القرآن عاصمة لهذه الأمة من الضلال : «تركتم فيكم أمرين ما إن تمسكن بهما فلن تضلوا : كتاب الله وسنتي» . وكان التمسك بهما سبيل الحق الذي وصفه بحق الإمام الشوكاني بأنه «بين المقصر والغالى» (ص ٣٨ من إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، طبعة ١٩٣٧ بالقاهرة) .

ولقد كان ضلال الأمم السابقة مرجعه الوقوع في أحد النقيضين : الإفراط والتفريط أو إن شئت قلت : الغلو والتقصير . فقد غلا أصحاب موسى - عليه السلام - حتى طلبوا أن يعين الله لهم بقرة بذاتها فيما حكاه القرآن عنهم ولو أطاعوا الأمر من أول نزوله . . . ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ لأدّوا المطلوب منهم . . ولكنهم تساءلوا ﴿ أتتخذنا هزوا ﴾ . . . حتى بلغ الأمر أن نعى الله عليهم فقال : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ . وفرطوا أو قصروا حتى ظنوا أن إله موسى وإلههم هو العجل الذي اتخذه السامري فعكفوا عليه وقالوا لهارون ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ . ففي الأولى غلو وإفراط في السؤال في مسألة تشريعية من باب الأمر والنهي . . وفي الثانية تقصير وتفريط في واجب أفراد الله بالعبادة والألوهية .

وغلا أصحاب عيسى وأتباعهم في العبارة التي تنسب إليه في الإنجيل . . « ما بُعثت لأنقض الناموس وإنما بُعثت لأتمم » - وهي عبارة لا يبعد صدور مثلها عنه - عليه السلام - إذ يحكى القرآن أنه قال عن نفسه : ﴿ ومصدقاً لما بين يدي من التوراة ﴾ - قالوا أن الناموس هو شريعة موسى والأنبياء بعده وقد كانوا يسوسون بني إسرائيل . . وكان كل منهم نبياً ورئيساً دينياً وحاكماً في وقته للناس وذلك ما أراد عيسى أن يتممه ويؤكد . . فجعلوا الكنيسة مهيمنة على نظم الحكم في البلاد التي دخلتها المسيحية . . فتبع ذلك ما يعرفه الناس جميعاً من محاكم التفتيش وصكوك

الغفران . . وقتل العلماء واضطهاد الأحرار . . ثم نكسوا على رؤوسهم بعد أن رأوا فساد ذلك كله فارتدوا من الغلو إلى التقصير في فهم العبارة التي تُنسب إلى المسيح «أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله» فقالوا بإبعاد الدين عن سياسة الدولة . . وقصر وظيفته على الهداية والارشاد الفرديين . فنتج ما نراه اليوم من مذاهب إلحادية . . وانحلال أخلاقي . . وبعد دينهم - بل عجز - حتى عن أن يؤدي دوره بين الأفراد .

وسبيل الحق الذي بعث الله له الأنبياء والمرسلين عليهم صلوات الله وسلامه أن يعرف الناس لربهم حقه في الأفراد بالعبودية والألوهية ، وللرسل وظيفتهم في الهداية والإرشاد . . فيقفوا عند عبادة الله عقيدة وعملاً . . وعند طاعة الرسل في القول والفعل . . ولا يُحمّلوا آيات الله في كتبه ولا أقوال أنبيائه ورسله أكثر مما تحمل . .

ولا يحرفوها عن حقيقتها فيهملوا العمل بها والطاعة لها . وليس أولى من المسلمين بهذه السبيل : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ .

وقد وقع بعض المسلمين في مثل ما وقع فيه النصارى واليهود من قبلهم . . وأنت تقرأ في عديد من الكتب وتسمع في كثير من المساجد من يقولون أن رسول الله هو أول خلق الله ، وهو نور عرش الله ، وأن الدنيا فاضت من جوده ، وأن علم اللوح المحفوظ بعض من علمه ﷺ . . وذلك فضلاً عن أنه يناقض القرآن الكريم الذي

يصرح بعكس هذا فى كثير من الآيات وينص على بشرية الرسول ﷺ . . فإنه يجعل له مكانة فوق مكانته التى جعل الله له : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىّ ﴾ ، ويفيض على أقواله وأفعاله عصمة حتى خارج دائرة الرسالة التى هى فضيلته الكبرى بعد عبوديته لله عز وجل^(٢) .

ووقع بعض المسلمين فى أفدح من هذا الخطأ . . فذهب إلى أن رسل الله جميعاً «قد باشروا جميع أنواع الحكم من جنائية ومدنية وتجارية ودولية وشخصية وما تفرع عنها فى أمهم ، باشروا جميع أنواع الحكم التى يخطر على بال أى إنسان أنها من اختصاص ملك أو رئيس أو غير ذلك^(٣) ومؤدى ذلك - كما فهم بعض الكاتبين - أن كل ما صدر عن رسول الله ﷺ «دين عام لازم لا يتغير» أو أنه تشريع أبدي لكل العصور وكل الأماكن^(٤) .

وإذا كان بيان خطأ هذه الآراء ، وتحقيق بطلان هذه المفاهيم واجب العلماء فى كل جيل من أجيال المسلمين . . وذلك - أيضاً - هو سر وجود مبدأ التجديد فى دين الإسلام «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»^(٥) فإن هذا الواجب يقع من باب أولى على عاتق علماء الحركة الإسلامية التى تنادى بالعودة إلى الإسلام عقيدة وشريعة وتعمل لذلك . . وهو واجب من باب أولى على هذه الحركة وعلمائها لأنها ما لم تبين للناس ما هو الإسلام الذى تدعو إليه فقد قصرت فى التبليغ ، ولا أخالها تبلغ ما تريد من استجابة

الناس لها حتى تبين لهم - فضلاً عن منهجها - مبادئ الدعوة وأسسها ، وضوابطها وقيودها . ومن إدراك هذه الحقيقة ، ومدى الحاجة إليها ، كانت فكرة هذه الصفحات التي لا أزعج أنها قد تغطي الموضوع كله . . وإنما غاية ما أرجوه أن تلقى عليه ضوءاً كافياً .

٢ - أقسام السنة من حيث أثرها التشريعي :

وإذا كانت السنة هي «ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير» ، فإن سنته عليه الصلاة والسلام على أنواع من حيث أثرها التشريعي ، أو من حيث اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي . وللعلماء في هذه الأقسام أقوال أقربها وأخصرها ما قاله الإمام ولي الله الدهلوي من تقسيم سنن رسول الله ﷺ إلى قسمين :

ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ . وثانيهما ما ليس من باب تبليغ الرسالة وفيه ورد قوله ﷺ : «إنما أنا بشر مثلكم ، فإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر»^(٦) .

وقصة هذا الحديث أن رسول الله ﷺ حين قدم المدينة وجدهم يلقحون نخيلهم فقال : ما تصنعون؟ قالوا : كنا نصنعه . قال : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً . فتركوه (أي كفوا عن التلقيح) فلم تثمر النخل ، فذكروا لرسول الله ﷺ ذلك فقال «إنما أنا بشر . . .» وروى الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده بلفظ «ما كان من أمر دينكم فإلني» ، وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به» . وفي رواية لمسلم أيضاً «أنتم أعلم بشئون دنياكم» .

ولو لم يكن غير هذا الحديث الشريف فى تبين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعاً لازماً ، وقانوناً دائماً لكفى . ففى نص عبارة الحديث - بمختلف رواياته - تبين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ إنما هو ما كان مستنداً إلى الوحي فحسب . وذلك غالبه متعلق بأمور الدين ، وأقله متعلق بأمور الدنيا . وليس أوضح فى الدلالة على هذا من قوله ﷺ : «إنما أنا بشر ، وأنتم أعلم بشئون دنياكم» وكان بوسعه أن يقول إننى لا خبرة لى بالنخل - إذ ليس فى مكة نخل - أو لا أحسن الزراعة ، فبلدى واد غير ذى زرع . . ولكنه عليه الصلاة والسلام تخير أحسن العبارات وأجمعها ، وجعل من حديثه فى هذه المسألة الجزئية قاعدة كلية عامة مؤداها أنه فى ما لا وحي فيه من شئون الدنيا فالأمر للخبرة والتجربة والمصلحة التى يحسن أرباب الأمر معرفتها دون من لا خبرة له به . فلم يكن الجواب قاصراً على مسألة تلقيح النخل . . وإنما جاء شاملاً لكل أمر مما لم يأت فيه وحي بقرآن أو سنة . والآتى من الأمثلة يوضح ذلك إن شاء الله .

قال الإمام الدهلوى أيضاً فى معرض حديثه عن تقسيم السنة : «ومنه (أى من النوع الثانى من السنة) ما فعله ﷺ على سبيل العادة دون العبادة»^(٧) ، ومن أشهر ما جاء فى ذلك حديث أكل الضب حيث قال فيه رسول الله ﷺ : «لم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه» فهل يجوز أن يقال بناء على ذلك : أن من السنة عدم أكل الضب ؟ .

وحديث حُبِّهِ ﷺ للكتف من الشاة أو للذراع معروف مشهور . . فهل يقال أن من السُّنة أن يأكل الإنسان كتف الشاة كل ما استطاع لأن رسول الله كان يفضلها؟ أو أن هذه أمور اعتيادية وقد يحب رجل أكل الضب ولا حرج عليه . . وقد يكره آخر لحم الكتف ولا جناح في كراهيته له .

ولعله من الطريف هنا أن نقارن بين هذه الأمور التي هي - بلا شك - من العبادات وبين أمر يتعلق بالطعام هو - بلا شك - من السنة التشريعية . .

ذلك هو ما رواه الشيخان عن عمر بن أبي سلمة أن رسول الله ﷺ قال له وهو غلام : « يا غلام : سمَّ الله ، وكل بيمينك وكل بما يليك »^(٨) فذلك ، وهو أمر متعلق بطريقة الأكل ، أمر تشريعي بليل القرائن الكثيرة التي أوضحها ما تواتر عنه ﷺ من أنه « كان يحب اليمين في أمره كله » . فهذا الحديث وما أحاط به من قرائن يفيد حكماً تشريعياً هو استحباب استعمال اليمين في الأكل أو النذب لذلك ، وأنه ليس من مسائل العادات التي يترك أمرها إلى كل فرد وما أحب ، أو التي تتغير بتغير العرف أو الزمان . ومن هذا القسم أيضاً ما فعله رسول الله ﷺ تحقيقاً لمصلحة جزئية يومية وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة^(٩) ومن ذلك تعبئة الجيوش وتنظيمها ، وعقد المعاهدات وتحديد شروطها ، بل ومنه الرَّمْلُ في الحج وقد قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « ما لنا وللرَّمْل ؟ كنا نتراءى به المشركين ، (أى تريهم قوتنا) وقد

أهلكهم الله» ثم أردف قائلاً : «ولكنه أمر فعله رسول الله» ورمل .
 وثمة جانب آخر من هذا القسم هو جانب الأقضية التي كانت
 تصدر منه تبعاً للبيّنات التي يدلى بها الخصوم أمامه . . وفي هذا
 الجانب قوله ﷺ : «إنكم تختصمون إليّ وإنّا أنا بشر ولعل
 بعضكم ألحن بحجته من بعض - فأحسب انه صادق فأقضى له
 - فإنى أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق
 أخيه شيئاً (ظلماً) فلا يأخذه فإنّا أقطع له قطعة من النار»^(١٠) وفيه
 أيضاً قوله لعلّى رضى الله عنه حين بعثه ليقتضى أمراً : «الشاهد
 يرى ما لا يرى الغائب»^(١١)

ولقد شغلت هذه التقسيمات للسنة النبوية الشريفة العلماء منذ
 بداية عصر تدوين العلوم : فالإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن
 قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ يقول فى «تأويل مختلف الحديث»^(١٢)
 والسنن عنده ثلاث : سنة أتاه بها جبريل عليه السلام عن الله
 تعالى كقوله - أى رسول الله - : «لا تنكح المرأة على عمتها
 وخالتها» و «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» و «لا تحرم
 المصّة ولا المصتان» و «الدية على العاقلة» وأشباه هذه الأصول . . .
 وسنة أباح الله فيها لنبيه أن يسنها ، وأمره باستعمال رأيها فله
 أن يرخص فيها لمن شاء على حسب العلة والعذر ، ومن ذلك إذنه
 فى لبس الحرير لعبد الرحمن بن عوف لعلّة كانت به ، واستثناؤه
 الإ ذخر من شجر مكة حين نهى عن تعصيد شجرها وأمثال هذه
 الأمور . . . **والسنة الثالثة** : ما سنّه رسول الله ﷺ تأديباً لنا فإن

نحن فعلناه كانت الفضيلة في ذلك وإن نحن تركناه فلا جناح علينا إن شاء الله . . .

أما الإمام القرافي المالكي ، فيقسم تصرفات الرسول إلى أربعة أنواع : تصرفات بالرسالة ، وأخرى بالفتيا وثالثة بالحكم (يعني القضاء) ورابعة بالإمامة^(١٢) .

فتصرف الرسول بالرسالة والفتيا هو تبليغ عن الله عز وجل ، وهو في التبليغ بالرسالة «ناقل عن الحق للخلق» . وفي تصرفه تبليغاً بالفتيا مخبر عن الله تعالى بما يجد في الأدلة أنه حكم الله عز وجل . وكلا تصرفيه بالرسالة والفتيا شرع يتقرر على الخلائق إلى يوم الدين ، إذ ليس لرسول الله في هذا الشأن إلا التبليغ عن ربه الذي هو أصل وظيفته كرسول ، فلم ينشئ هنا حكماً برأيه مرتباً على مصلحة معينة ، وإنما بلغ ما أوحى إليه أو ما تبين بيقين أنه حكم الله تعالى في أمر ما . ومن أمثلة ذلك الصلاة والزكاة وأنواع العبادات ، وكون الملك يترتب على العقود من بيع وهبة وأمثالها .

أما تصرفه ﷺ بالحكم أو القضاء فهو مغاير لهذين التصرفين بالفتيا أو الرسالة . . . وهو قاصر على محل وروده ، لترتبه على ما ظهر له من البينات التي نص ﷺ على أنه يقضي بها في الحديث الذي أشرنا إليه سابقاً ، وهو صريح أن القضاء يتبع البينات . ورسول الله ﷺ في هذا المقام ينشئ الحكم على المتخاصمين وإن كان متبعاً لأمر الله في إنشاء الأحكام وترتيبها بناء على ما ظهر له من الحجج والأسباب .

أما تصرفه بالإمامة فهو تصرفه ﷺ في شئون السياسة العامة للدولة بما تقتضيه المصلحة بعد أن فوضت إليه^(١٤) ومن هذا النوع قسمة الغنائم ، وتجهيز الجيش ، وتوزيع الإقطاعات من الأراضي والمعادن ، وعقد المعاهدات ، وتعيين الولاة في الأمصار والبلدان البعيدة عن مقر حكمه ، وما إلى ذلك من الأمور .

وهذان النوعان من تصرفاته ﷺ أو من سنته لا يجوز لأحد أن ينشئ الأحكام بناء عليها إلا أن يكون قاضياً في مثل المقام الذي قضى فيه رسول الله ﷺ . أو حاكماً على رأس دولته أو جماعته فُوضت إليه مصالحها وشئونها . وليس ما فعله رسول الله ﷺ في هذين القسمين ملزماً لكل قاض أو حاكم وإنما كل قاض أو حاكم يتبعه ويقتدى به في المبدأ الأصلي وهو بناء الأحكام في القضاء على البيانات والأسباب ، وبناء التصرفات السياسية على ما يحقق مصالح الأمة ومنافعها . وذلك معنى قوله تعالى ﴿ فاتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ .

٣ - اختلاف الفقهاء في نسبة بعض تصرفات

الرسول إلى أقسام السنة المتقدمة :

وبناء على هذا التقسيم واختلاف حقائق تلك الأقسام وتنوع آثارها التشريعية وعدم وجود تحديد قاطع لكل نوع اختلف الفقهاء في بعض تصرفات الرسول . هل يعد من قسم الفتيا والرسالة أم من قسم الإمامة والحكم . واتفقوا في ما وراء ذلك على بعض ما

هو من كل قسم . وقد ضرب القرافى رحمه الله ثلاثة أمثلة لاختلاف الأئمة فى تحديد نوع بعض تصرفاته عليه السلام هى اختلافهم فى فهم قوله : «من أحيأ أرضاً ميتة فهى له ، وليس لعرق ظالم حق»^(١٥) فقليل أن هذا تصرف بالفتيا فكل من أحيأ أرضاً ميتة فهى له يملكها بلا توقف على إذن إمام أو حكم حاكم - وقيل هو تصرف بالامامة فلا تملك الأرض الميتة بالإحياء إلا إذا أذن الإمام فى ذلك أولاً .

واختلافهم فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة حين شكت إليه بخل أبى سفيان : «خذى ما يكفيك وولدى بالمعروف» فقليل أنه تصرف بالفتيا فلكل من ظفر بحقه أن يأخذه أو يأخذ عوضاً عنه من جنسه متى ظفر به دون توقف على قضاء قاض ، وقيل أنه قضاء فلا يجوز ذلك إلا لمن حكم له قاض به فى واقعة معينة^(١٦) .

واختلافهم فى فهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قتل قتيلأ له عليه بينة فله سلبه» وكان ذلك يوم غزوة حنين ، فقال بعض الأئمة هو تصرف بالفتيا ، وهو شرع عام ، فكل من قتل قتيلأ فى معركة فقد استحق سلبه سواء قال ذلك القائد قبل المعركة أو لم يقله . وقال آخرون هو تصرف بالإمامة لأن الظاهر أن الرسول قال ذلك لمصلحة وقتية ، ترغيباً فى القتال ، فإن وجد قائد الجيش فى معركة ما مصلحة فى تقرير هذا الحكم قرره ، واستحق كل قاتل سلب قتيله . أو لم يقرره فيبقى على الأصل فى تقسيم الغنائم على

الغافين بقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ... ﴾ الخ^(١٧) .

فهذه التقسيمات كلها . . . والخلاف حولها بين الأئمة الفقهاء يدل «فى وضوح أن ما ورد عن الرسول ﷺ ليس كله تشريعاً لازماً للأمة فى كل حين ، بل منه ما هو كذلك ، وهو الأغلب ، لأن وظيفته الأولى هى التبليغ ، ومنه ما هو قضاء وحكم بنى على ما قام عنده من الدلائل والبيانات وهى وقائع جزئية يشير اليها الفقهاء كثيراً فى مناقشاتهم بقولهم : «قضية عين لا عموم لها» . ومنه ما بنى على المصلحة التى قامت فى زمنه ﷺ ، وهذا يجب أن يتبع المصلحة ويدور معها : فما حقق المصلحة أجريناه وما عارضها أو ألغاهما توقفنا عن اجرائه وإلا كنا مخالفين للأمر الربانى بطاعة رسول الله ، فإن طاعته - على الحقيقة - فى أن نسلك سبيله التى سلكها ، فندير هذا النوع من الأحكام على المصلحة^(١٨) .

ومن أمثلة هذه السنن التى بُنيت على المصلحة القائمة فى زمن الرسول ﷺ قوله فى شأن الزى : «خالفوا المشركين أوفروا اللحى وأحفوا الشوارب» فى صيغة النص ما يفيد ارتباط الحكم أو الأمر بزى المشركين وعاداتهم فى توفير اللحية والشارب معاً . وأزياء الناس وزينتهم أمور لا استقرار لها^(١٩) ، فهو لذلك تشريع زمنى روعيت فيه البيئة التى كان يعيش فيها الرسول ﷺ . ولا يبعد هنا أن يقال أن الأمر فى توفير اللحى للندب يثاب فاعله ، ولا يلام فضلاً عن أن يعاقب تاركه . ومثله قوله ﷺ «إن اليهود لا يصغون

فخالفهم» أى لا يصبغون الشعر حين يشيب . فذلك أيضاً مرتبط بعادات اليهود والنصارى ، أفنخالفهم إن تغيرت العادة لديهم إدارة منا للحكم مع علته وسببه؟ أم نبقى على تنفيذ الأمر الوارد فى هذا الحديث حتى ولو فات بذلك تحقيق مقصوده؟ لا شك أن الأول أولى بنا وأوفق ، والله در عز الدين بن عبد السلام حين قال «كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده ، فهو باطل»^(٢٠) .

ومن هذا الباب أيضاً ما أثر عن رسول الله ﷺ من أن يد السارق لا تقطع إلا إذا بلغت قيمة ما سرقه ربع دينار فصاعداً . وقد روى الفقهاء والمحدثون إجماع الصحابة والتابعين على أنه لا قطع إلا فيما له قيمة ، ولا قطع فى الشيء التافه الذى لا يهتم به الناس . وعلل الإمام ابن القيم فى «إعلام الموقعين» كون القطع مقيداً ببلوغ النصاب (ربع دينار) بأن ذلك ما يكفى المقتصد وأهله قوت يومه وليلته . وهو لا يتسامح فيه الناس عادة . وواضح أن ما يكفى المقتصد قوت يوم وليلة له ولأهله يختلف باختلاف العصور والأماكن ، بل إن قيمة النقود نفسها تختلف من مكان إلى مكان ، وزمان إلى زمان . فهل نبقى الحكم على ما هو عليه فنقطع كل من سرق ربع دينار ذهباً - وليس عندنا الآن نقد من الذهب - أو قيمته من النقود الورقية؟ أم نقول أنه حكم بُنى على العرف والمصلحة معاً ، وهما متغيران ، فهو أمر اجتهادى لا مانع من تغيير الحكم فيه فى كل عصر ومكان ، حسب الحاجة والمصلحة؟^(٢١) .

٤ - مواقف للصحابة تدل على صحة التقسيم السابق للسنة :

وبما يؤيد ما ذكرناه ويعضده «أن أصحاب رسول الله ﷺ وهم حملة

الشريعة والقائمون عليها من بعده ، غيروا بعض السنن المروية عن الرسول لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه السلام ملاحظاً فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعاً لازماً عاماً فى كل حال ، ولولا ذلك ما غيروا ، ونحن نعيدهم جميعاً من أن يخالفوا حديث رسول الله ، وهم يعلمون أنه دين عام وتشريع لازم لكل الناس فى جميع الحالات ، وكيف يتصور أن يقع ذلك منهم وهم أحرص الناس على اتباع هدى الرسول ﷺ ، وترسم خطاه^(٢٢) .

وسنذكر بعض أمثلة ذلك لنبين حقيقة ما قلنا وإن كنا نحب التنبيه أولاً إلى ما نبه إليه قبلنا العلامة الشيخ محمد مصطفى شلبى من أن تغييرهم هذا هو فى الحقيقة عين الاتباع لرسول الله ﷺ ، وإنما سميناه تغييراً فى مقام تبين خطأ القول بأن كل ما جاء عن رسول الله ﷺ شرع أبدي وقانون عام لا يجوز تغييره . ولو سلمت لنا هذه المقدمة لما استعملنا كلمة «تغيير» ولسميناه اتباع رسول الله فى إدارة الأحكام على المصالح والعمل بها ما أدت إلى تحصيل مقصودها .

فمن هذه الأمثلة ما جاء فى شأن الدية فى القتل ، حيث نص القرآن عليها ﴿ فدية مسلمة إلى أهله ﴾ ولم يحدد مقدارها فعرضت السنة لهذا المقدار بالبيان حين حدده رسول الله ﷺ بمائة من الإبل كما جاء فى كتابه إلى أهل اليمن الذى رواه النسائى «وأن فى النفس الدية مائة من الإبل»^(٢٣) . وجعلها رسول الله على

عاقلة الجاني أى عشيرته التى ينتمى إليها من قبيلته . فكان الأصل فى الدية مائة من الإبل ، ولكنها قدرت فى بعض الأحيان ، بسنة رسول الله أيضاً ، لتغير أهل الإبل ، فقدرها ثمانمائة دينار لمن يتعاملون بالذهب أو عدلها من الورق (الفضة) ثمانية آلاف درهم .

فلما فتحت الفتوح ودخل فى الإسلام من البلدان ما لا يتعامل أهلها بالإبل أو الذهب والورق ، كان ما رواه محمد بن شعيب عن أبيه عن جده : أن عمر لما استخلف خطب الناس فقال : إن الإبل قد غلت ، وجعل الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة وعلى أهل الغنم ألف شاة وعلى أهل الحلل مائتى حلة^(٢٤) . ثم إن عمر رضى الله عنه لما دون الدواوين ، رأى أن التناصر بين الناس أصبح بالديوان بعد أن كان بالقرابة والقبيلة فنقل الدية إلى أهل الديوان يحملونها عمن تجب عليه ممن هو معهم فيه . ولعل هذا هو سر ما قرره فقهاء الأحناف من أنه لو أصبح التناصر بشيء آخر كالحرفة مثلاً ، وجب نقل الدية إليه ، إذ العلة فيها التناصر ، فأى رابطة كان بها التناصر انتقلت الدية إلى أصحابها^(٢٥) .

ومن هذا الباب تحديد رسول الله ﷺ زكاة الفطر بصاع من تمر أو صاع من شعير ، أو صاع من زبيب ، بناء على ما كان من أطعمتهم يومئذ إذ المقصود من زكاة الفطر هو إغناء الفقير يوم العيد

عن السؤال : وكانت قيم الصاع من كل هذه الأشياء قريباً بعضها من بعض . ولما رأى معاوية - حين ولى الشام - جودة قمحها ، وأنه يزيد فى قيمته عن الزبيب والشعير والتمر ، قال فى خطبة له «أرى مُدَّين من سمراء الشام (يعنى قمحها) تعدل صاعاً من تمر» فأخذ الناس بهذا ، وساروا على أن الواجب صاع من تمر أو زبيب أو شعير ، أو نصف صاع من قمح أو دقيقه^(٢٦) .

ومن ذلك أيضاً ما رواه أبو داود بسنده أن رسول الله ﷺ قال «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن لا يخرجن ثقلات» أى متطيبات^(٢٧) . واستمر العمل بالاذن النبوى فى الخروج للمساجد حتى تغير حال الناس ففكر بعض الفقهاء - من الصحابة - فى منعهن ، ودارت مناقشة بين الراغبين فى المنع وبين المصرين على الاذن . فيقول عبد الله بن عمر - وكان على رأس المصرين على الاذن - ائذنوا للنساء بالخروج فقد أذن لهن رسول الله ، فيرد عليه ابنه واقد قائلاً : «والله لا نأذن لهن فيتخذنه دغلاً» وتؤيد أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وجهة نظر المانعين فتقول «لو أدرك رسول الله ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل»^(٢٨) وعبارة ابن عمر «ائذنوا لهن» تفيد أن المنع كان قد وقع بالفعل ، وتأيد عائشة رضى الله عنها له يدل بصراحة على أنها فهمت إذن رسول الله مقيداً بعدم ترتب مفسدة عليه فلما حدثت المفسدة - أو خشى وقوعها ما تخرجت وهى من هى تمسكاً بسنة رسول الله - من أن تقول ما قالت معللة رأيها بدفع المفسدة

التي ترتبت على ما أحدثته النساء بعد رسول الله ﷺ . ولو كان هذا شرعاً دائماً لما ساء لعائشة مخالفته ، وإنما كان الشرع الدائم هو تحقيق مصلحة الأمة التي ما بعث الله الرسل - في أى أمة كانوا - إلا لتحقيقها فأينما تبين وجهها فثم شرع الله ودينه .

ولعل من أوضح الأمثلة هنا ما فعله عمر في أرض العراق حين فتحها الله على المسلمين ، وقد طال النزاع بين الفقهاء والمفسرين في تأويل فعله وتصحيحه ، وليس من موضوع حديثنا أن نبين وجوه أقوالهم في هذا الصدد ، فلهذا البيان مقام آخر وهو موجود في مظانه من كتب الفقه^(٢٩) . وإنما المقصود هنا هو بيان أن عمر فعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ لما خشى أن يرتب فعله مثل فعل رسول الله مفسدة أو إضراراً بالمسلمين . وذلك أن رسول الله لما فتح الله عليه خيبر عنوة - كما رجحه شيخنا العلامة محمد مصطفى شلبى موافقاً رأى الإمام ابن عبد البر القرطبي - قسمها بين المسلمين قسمة الغنائم . فلما فتحت العراق شاور عمر الصحابة من المهاجرين الأولين فاختلفوا عليه فمن قائل تقسم كما قسم رسول الله خيبر ، ومن قائل ترى فيها رأيك وقد كان رأيهم أن تصبح من أملاك المسلمين العامة يجبى خراجها فتسد منه حاجتها ويفيض ما يعين على قضاء وظيفة بيت المال العام . فاستشار بعدهم عشرة من كبار الأنصار فوافقوه على رأيهم فترك عمر الناس يتشاورون يومين أو ثلاثة حتى كان آخر أمرهم أن وافقوه على رأيهم . وقد روى أبو يوسف في كتاب

«الخراج»^(٣٠) قصة أرض العراق هذه بعبارات تفيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى أنها أرض مفتوحة فهي غنيمة للمسلمين . . فحكمها حكم المغنم وهو التقسيم أخماساً . . ولكنه رأى أن ذلك يضر بمن يأتى بعد جيله من أبناء المسلمين فقد كان يقول لمن يحاجونه «فكيف بمن يأتى بعدكم» يريد أن مصلحة الأمة الدائمة فى الأخذ برأيه . . وقد صرح بذلك فيما يروى البخارى عنه من قوله «والله لولا أن يُترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ما فتح الله عز وجل على المسلمين قرية إلا قسمتها سهاماً كما قسمت خيبر ، ولكن اتركها خزانة لهم يقتسمونها»^(٣١) .

وفى تصرف الصحابة زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم فى عقوبة شارب الخمر دليل لا يقبل جدلاً على أنهم رأوا اتباع رسول الله ﷺ فى تحقيق ما أراد تحقيقه ، بما قرره من الأحكام ، من مصالح أو درء ما أراد درءه بها من مفسد . ذلك أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بشارب الخمر فيأمر بضربه فيقول أبو هريرة «فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه» وسار الأمر على ذلك طوال زمن الرسول ، وحدثت وقائع فيها أنه ﷺ حثا فى وجه شارب الخمر التراب ، وفى بعضها أنه أمر الصحابة أن يبكته (أى يلوموه ويؤنبوه) ، وفى بعضها لما قال بعض الصحابة لشارب الخمر أخزأك الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تقولوا هكذا : لا تعينوا عليه الشيطان» . فلما

كثير الشرب زمن عمر بن الخطاب أرسل إليه خالد بن الوليد يقول إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه فقال عمر للرسول الذي - * - إليه خالد بن الوليد هم هؤلاء عندك فاسألهم «يعني أصحاب رسول الله» فقال علي : وفي بعض الروايات عبد الرحمن بن عوف : أرى أنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى . وإذا هذى افتري ، وعد المفتري بمانون . فقال عمر : بلغ صاحبك ما قالوا (٣٢) .

فرسول الله ﷺ ما حدد عدداً معيناً من الجلدات يضربها شا لخم ، بل نوع في العقوبة تبعاً لاختلاف أحوال الشاربين وظروفهم ، وفهم الصحابة من ذلك أمرين : الأمر الأول أن العقوبة غير محددة . بل هي مفوضة إلى رأى الحاكم أو القاضى بحسب ما يراه ملاءماً في كل زمن ، أو في كل حالة على حدتها . والأمر الثانى أن المقصود بالعقاب على شرب الخمر أصلاً هو زجر الناس عنها . فتوصلوا لذلك بهذا الرأى الذى قاله على أو عبد الرحمن ابن عوف ، وحددوا للشارب عقوبة كعقوبة القاذف . وهما جرمتان مختلفتان ، ولا قياس يصح في باب الحدود . وإنما هو إعمال الرأى السليم والفكر المستقيم تحقيقاً لمقاصد إراع الحكيم . . واستجاز الصحابة مثل هذه العقوبة لتحقيق هذه المصلحة مصلحة الزجر رغم زيادتها عما كان في عهد رسول الله ﷺ واختلافها عنه ، محصياً لمصلحة دفع الناس وزجرهم ، ومنع الفساد الذى يترتب على سيوع سر الخمر المجتمع

فذلك كان فهم الصحـ رضي الله عنهم لسياسة التشريع في دير الله ، تحقيق لمصالح الناس في المقام الأول ، ودرء للمفسد عنهم ، فكلما وجدوا سبيلاً لتحقيق هذه المصالح أو درء هذه المفسد ولجوه غير هيايين ولا مترددين بل مطمئنين إلى أنهم متعبدون بهذا ومطيعون لله ورسوله فلم يقفوا على ظواهر النصوص لا يتعدونها . . . بل أعملوا ما وهبهم الله من عقل وـ وفهم في أداء واجبهم فكانوا بحق كما وصفهم القرآن « رامة أخرجت للناس » وواءموا بذلك بين الحاجات المتجددة في الأزمان والبلدان التي عاشوا فيها وبين تعاليم الله في كتابه وتبيين رسول الله بسنته ، فاستقامت لهم مختلف المدنات من رومانية وفارسية ومصرية ، وخضع الناس لشريعة الإسلام لا قهراً ولا خوفاً ولا ظلماً ، وإنما طمعاً فيما رأوها تحقق من مصالح عاجلة وأجلة ، وإيثاراً لحقها على باطل قوانينهم وتشريعاتهم التي لم تسد حاجة ولم تدفع خلّة .

ولم يعتبروا - كما ذهب بعض الجامدين - أن تغيير ما يجرى مع المصلحة أو ما يبى على «عرف والعادة ، أو ما لا مدخل للوحي في تقريره من الأحكام التي أثبتتها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام - لم يعتبروا ذلك - توهيناً للـ ، أو فتحاً لباب التهجم عليها والتغيير فيها ، والخروج عنها وإنما جعلوا لرسول الله مكانته التي إذا قيس فيها إلى الناس فهو في الصفوة المختارة من أنبياء الله

ورسله ، وإذا قيس فيها إلى الله فهو بشر من البشر - كما قال عنه القرآن الكريم وقال هو عن نفسه - يوحى اليه فيفهم عن الله ويبلغ الناس ، ويبينى أقواله وأحواله فيما فيه وحى على الوحي ، وفيما لا وحى فيه على ما يراه من مصلحة حالة في وقته ، أو عرف لا ضرر فيه ولا مفسدة ترتب عليه . فلم يتعدوا بسنته عليه الصلاة والسلام هذه المكانة قط ، فهدوا واهتدوا رضى الله عنهم وأرضاهم . كذلك لم يصددهم عن هذا الفهم الصحيح قول الله تعالى فى وصف نبيه «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى» فصريح نص الآية قاطع فى أنها فى القرآن الكريم ومحل البحث فيما وراء القرآن . بل فيما وراء ما كان مصدره الوحي فى السنة النبوية . . ولا علينا أن نقول أن محل البحث هو الأحكام المعللة بالمصلحة الموقته فى زمن الرسول ﷺ ، أو بالعرف السائد آنذاك . . دون ما كان تعبدياً محضاً لا مدخل للتعليل فيه . ومن ثم نعلم أن استعمال هذه الآية الكريمة فى هذا المقام لا يفيد إلا فى رد دعوى من يدعى كون الأحكام النبوية كلها تشريعية دائمة . وصدق ابن تيمية : «الترم لله عز وجل أنه لا يستدل مبطل على باطله بآية من القرآن أو حديث صحيح إلا كان فيهما الدليل على بطلان قوله» (٣٣)

ولا يشمل فهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم لهذه الأنواع من سنته الشريفة إلا ما كان متعلقاً منها بالتشريع والأحكام العملية أو بلغة هذا العصر «الأحاديث ذات الأثر التشريعى» أو كما سماها

علمائنا «أحاديث الأحكام» أما ما كان من سنة النبي ﷺ متعلقاً بالأخلاق واثامها ، والآداب وكما لها ، والغيب وعلومه ، والكون وأسراره . . . فذلك كله من باب الموحى الذى لا يقال بالرأى . . . ومن ثم فالواجب فيه ما دل عليه نص الحديث من إيجاب الفعل ، أو التنبه اليه ، أو تحريمه ، أو كراهته - إن كنا فى باب الآداب والأخلاق - أو التصديق بالخبر الوارد عن رسول الله ﷺ فى الأمور الكونية والغيبية وأمثالها^(٢٤) .

بهذا الفهم ، فى سنة رسول الله ﷺ ، جاءت دعوات مجددى الاسلام فى مختلف العصور . . . بمثل هذا الفهم ، فى سنة رسول الله ﷺ ، يجب أن تكون دعوة العلماء العاملين للحركة الإسلامية فى هذا العصر . ذلك أنه إذا صح أن مراد هذه الحركة ومطلبها هو إقامة حكومة مسلمة ، تطبق قوانين المسلمين التى تنبع عن الشريعة الإسلامية وتتطور لمواجهة متطلبات العصور المتطورة^(٢٥) - إذا صح هذا - وهو عندى صحيح لا ريب فيه ، وإذا صح معه أن الارهاصات الظاهرة فى بلادنا المسلمة - بل وفى العالم كله - تدعو إلى أن يتقدم المسلمون إلى الميدان بفكرهم وعقيدتهم وشريعتهم التى أرسى الله مبادئها لتخرج الناس من الظلمات إلى النور ، ولتنقذ الدنيا من الوقوع فى منكرى الغلو والتقصير . . . تبين وجوب قيام علمائنا بواجب تجليه صفة «الوسط» التى شرفنا القرآن بها .

فذلك التوسط بين النقيضين ، هو الوسط الذى وصفنا الله تعالى

به في كتابه الكريم . . . وهو المعروف الذي جعلنا القرآن خير
أمة أخرجت للناس لأننا نأمر به وننهي عن ضده من المنكر
الذي لا يرضاه الله ولا رسوله . وذلك هو الذي دعا به سلطان
العلماء عز الدين بن عبد السلام حين رأى ضلال الناس في
عنده فقال «اللهم ابرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعتك ،
ويذل فيه أهل معصيتك . . . » فأمر الرشد هذا ليس إلا تحقيق
العمل بشريعة الاسلام وتنزيل الكتاب والسنة منزلتهما الحقيقة
بهما كعمادين لديننا وشريعتنا ، وأساسين لحكمنا وسياستنا ،
لا كما تصور بعض من لا علم له أنهما قيدان على عقولنا ،
ومعوقان لسيرنا ، وما نعان لتطور بلادنا وتقدم شعوبنا (٢٦) .

وليس بيان هذا الأمر - بيان الوسط الذي تمثله أمة المسلمين -
بالأمر الهين اليسير ، بل هو يقتضي تكاتف جهود العلماء من
العاملين المخلصين ، وليس ما تقدم إلا كالتوطئة الموجزة لمثل هذا
الجهد . . . وبقدر ما يسرع علماء الحركة الإسلامية في أداء واجب
هذا البيان ، بقدر ما تكسب للإسلام وقتاً وجهداً وجنداً وأرضاً . . .
وبقدر ما يبطلون بقدر ما تخسر من ذلك كله .

ولقد تناول هذه التوطئة بالبحث علماء أجلاء نقرأ لهم بالفضل
والعلم . . . ولكنهم لعدم وضوح رؤيتهم للمسيرة السياسية للحركة
الإسلامية لم تف كتاباتهم بما يجب على هذه الحركة أن تقدمه في
هذا الباب ، وشارك في إيضاح وجه الحق علماء آخرون من القدماء

والمحدثين ، مدركين حقيقة النهج الذى يتبعه الركب الإسلامى
تطوراً وتحركاً ، فكان مما كتبوا خيراً كثيراً^(٣٧) على علماء الحركة
الإسلامية أن يفيدوا منه ويضيفوا إليه ، بما يجمعون - إلى
تخصصهم فى شريعة الله - من رؤية واضحة وإدراك صحيح وتصور
سليم لوجهة حركتهم وغايتها ، ووسائلها ومنهجها ، ومطلبها
وهدفها .

الهوامش

- (١) اجتهاد الرسول ﷺ للأستاذ الشيخ عبد الجليل عيسى .
طبع دار البيان بالكويت س ١٩٦٩ م ص ١٧ .
- (٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ .
- (٣) محمد طلبة زايد ، فى كتاب أسماء «كمال الشريعة الإسلامية» صدر عن ناشر غير معروف ، ولا يحمل بياناً بمكان طبعه ، فى سنة ١٩٧١ م ، ص ٩٤ - ٩٥ .
وللكتاب نقد مفصل منشور فى «الشعب والأرض» العدد التاسع بيروت ١٩٧٢ م .
- (٤) فى نقد هذا الفهم وبيان فساد راجع كتاب استاذنا العلامة : محمد مصطفى شلبى ، «الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية» - نشرته جامعة الإسكندرية ١٩٦٠ م ، فى الصفحات ١٢٦ - ١٣٨ .
- (٥) رواه أبو داود بسند صحيح ، فى سننه ، ج ١ ص ١٧٨ ، من طبعة الهند مع حاشية «عون المعبود» .
- (٦) حجة الله البالغة ، ج ١ ص ٢٧١ وما بعدها ، من طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، بتحقيق الشيخ السيد سابق . والحديث رواه مسلم فى صحيحه باب وجوب امتثال ما قاله النبى ﷺ شرعاً دون ما ذكره من معاش على سبيل رأى .
- (٧) حجة الله البالغة ، ج ١ ص ٢٧٢ .
- (٨) الحديث رواه البخارى ، ج ٧ ص ٨٨ ، ومسلم ج ١٣ ص ١٩٣ ونص النووى فى شرحه على مسلم (ص ١٩١) على أن الأمر هنا يفيد الاستحباب . وحديث الضب أيضاً متفق عليه ، واللفظ هنا للبخارى ج ٧ ص ٩٥ و ٩٦ وفى سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٩٩ - من طبعة المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي حديث حبه ﷺ الذراع .
- (٩) حجة الله البالغة ، الموضع السابق .
- (١٠) رواه البخارى ومسلم ومالك (فى الموطأ) وأبو داود والترمذى والنسائى والطحاوى

(فى مشكل الآثار) وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل فى مسنده . وما فى الأصل رواية المسند مع زيادات من رواية البخارى ومسلم . أنظر المسند ج ٦ ص ٢٩٠ و ٣٠٧ - ٣٠٨ . وصحيح البخارى ج ١ ص ٧٧ وصحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٧ - ٨ .

(١١) الطرق الحكمية فى سياسة الشرعية ، لابن قيم الجوزية . وانظر فى تفصيل القصة - الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ، ص ١٢٩ .

(١٢) ص ١٩٦ وما بعدها من طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ وقد نقلنا عنه بتصريف واختصار .

(١٣) الاحكام فى الفرق بين الفتاوى والأحكام وتصرفات القاضى والإمام ، للإمام القرافى ، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة حلب سنة ١٩٦٧ ص ٨٦ وما بعدها إلى ص ١٠٩ ولم يحقق القول فى هذا الموضوع أحد مثل القرافى وبعده شيخنا فى الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية المشار إليه سابقاً . وانظر أيضاً ، الفروق للقرافى ج ١ ص ٢٠٥ ومعها حاشية ابن الشاط على الفروق .

(١٤) نقلاً عن شيخنا محمد مصطفى شلبى ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(١٥) رواه الترمذى فى سننه ج ٣ ص ٣٦٣ . ولفظ مختلف عما هنا رواه البخارى ج ٣ ص ١٣٩ ، وكذلك أبو داود فى سننه ج ٣ ص ١٧٨ .

(١٦) الحديث متفق عليه ، أنظر اللؤلؤ والمرجان ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ١٩٣ . وللنووى إفادات جلية فى شرحه لهذا الحديث فى صحيح مسلم ج ١٢ ص ٧ - ١٠ . وراجع فى الخلاف الفقهى فى مسألة الظفر : المغنى لابن قدامة ج ١٢ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(١٧) فتح القدير للكمال بن الهمام ، ج ٤ ص ٣٣٤ . وانظر الفروق للقرافى ، ج ١ ص ٢٠٩ لمعرفة وجهة نظر مالك . والحديث متفق عليه .

(١٨) بزيادة وتصريف من كلام شيخنا محمد مصطفى شلبى ، فى المرجع المشار إليه سابقاً . ويلاحظ أن كون أغلب تصرفات الرسول مبناه التبليغ من قول القرافى فى الأحكام . وهو قول قد يصل الباحث إلى خلافة عند إمعان النظر فى الصحيح من سنة رسول الله ﷺ . بل الذى يغلب على الظن أن أغلب المروى عنه فى شئون

الدنيا - خارج نطاق العبادات والمقدرات والمحرمات - ليس من الشرع اللازم .
والمسألة تحتاج إلى مزيد بحث واستقصاء على أى حال .

(١٩) مصادر التشريع الإسلامى فيما لا نص فيه ، للشيخ عبد الوهاب خلاف ، طبعة دار
القلم بالكويت ١٩٦٩ م ص ١٦٢ . والحديث متفق عليه .

(٢٠) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، لعز الدين بن عبد السلام الملقب بسلطان
العلماء ، ج ٢ ص ١٤٣ . وانظر الموافقات للشاطبى ج ٤ ص ١٩٤ وما بعدها .
والحديثان فى هذه الفقرة متفق عليهما كما فى مشكاة المصابيح ج ٢ ص ٤٩٢ من
طبعة دمشق بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى .

(٢١) راجع فى هذا الموضوع رسالتنا «نظرية العقاب فى الشريعة الإسلامية» بالانجليزية ،
قدمت للجامعة لندن للحصول على الدكتوراه سنة ١٩٧٢ وكذلك مقالنا عن
عقوبات السرقة والحرق فى ليبيا ، المنشور فى «الفكر الإسلامى» السنة الرابعة
عدد ٧٠٦ . (والجلة تصدر عن دار الافتاء ببلبنان) .

(٢٢) من كلام الاستاذ محمد مصطفى شلبى ، فى المرجع المذكور سابقاً ص ١٣٢ .

(٢٣) نيل الأوطار للشوكانى ، ج ٧ ص ٤٨ من طبعة القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .

(٢٤) المرجع السابق ص ٥٤ . وكذلك تعليل الأحكام لشيخنا الأستاذ محمد مصطفى
شلبى ، القاهرة ١٩٤٧ ص ٤١ .

(٢٥) فتح القدير ، لكمال الدين بن الهمام ، ج ٨ ص ٤٠٣ .

(٢٦) إعلام الموقعين ، لابن قيم الجوزية ، ج ٣ ص ٢٣ - ٢٤ من طبعة القاهرة سنة
١٩٥٥ م .

(٢٧) السنن ج ١ ص ١٥٥ .

(٢٨) تعليل الأحكام ص ٣٧ - ٣٩ .

(٢٩) تعليل الأحكام ص ٤٨ - ٥٦ .

(٣٠) ص ١٤ وما بعدها .

(٣١) البخارى بشرح فتح البارى لابن حجر ، ج ٧ ص ٣٤٤ ، وقد رواه يحيى بن آدم فى
الخراجه بسنده إلى أسلم مولى عمر بن الخطاب بدون زيادة «ولكن اتركها . . .» . أنظر
ص ٤٢ من طبعة العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر سنة ١٣٨٤ هـ بالقاهرة .

(٣٢) راجع رسالتنا في نظرية العقاب المشار إليها سابقاً ، ص ٩٢ - ١١١ . وكذلك
تعليل الأحكام ص ٥٩ - ٦٢ .

(٣٣) نقله عنه تلميذه العلامة ابن قيم الجوزية في كتاب «الروح» في بحث قوله تعالى :
«لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار» وغاب عنى الكتاب فلا أذكر رقم الصفحة .
والطبعة التى كنت نقلت منها هذا النص هى طبعة حيدر أباد الدكن بالهند
والكتاب مطبوع بمصر أيضاً .

(٣٤) راجع فى هذه التفرقة : الدهلوى فى المرجع السابق ذكره ، والاستاذ شلتوت فى
الإسلام عقيدة وشريعة ، الطبعة الثالثة ، ص ٥٢٥ .

(٣٥) من كلام الاستاذ حسن العشماوى ، رحمه الله ورضى عنه ، فى بحثه «الفرد
العربى ومشكلة الحكم» الذى نشر ملحقاً بمسرحية سياسية رمزية عنوانها «قلب
آخر لأجل الزعيم» طبعة بيروت ، سنة ١٩٧٠ م ص ١٧٩ .

(٣٦) تجد تنفيذ هذه الدعوى فى كتابى شيخنا : الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية
المشار إليه آنفاً ، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامى ، القسم الأول من ط بيروت
١٩٦٨ م (الطبعة الثامنة) فى مواضع متعددة من الكتابين .

(٣٧) من القدامى الأئمة الشاطبى والقرافى المالكيين ، وعز الدين بن عبد السلام
الشافعى ، (والقرافى تلميذه) ، وابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ، رضى الله
عنهم جميعاً ، ومن المحدثين لم نر أحداً وفى هذا الموضوع حقه ، فى فهم وبصيره ،
ووعى لمسيرة الحركة الإسلامية المعاصرة ، وإدراك الحقيقة مطلبها ، مع ذكاء خارق
وبعد عن مواطن الشبهات والريب ، مثل شيخنا العلامة محمد مصطفى شلبى
نفعا الله به . وقد نقل بعضهم من كتاباته فى هذا الموضوع الصفحات الطوال
إشارة ، فسمعتة يحتسب ذلك ويقول «فائدة العلم أن ينتفع به» !

السنة التشريعية وغير التشريعية

لقد ميز المحدثون والأفاموسون في عصرنا الحديث بين سنة لعدد من التشريعات - وهي التي لا يزم فيها وسادة العلماء، بشر لا غير مختصين - بالاجتهاد - إذا تعينت بالقرينة التي لا يستعمل أهلها بشرتها، أو بالتعبيرات، وهي ثم لا يجوز الاجتهاد في تغيير حكمها، وكذلك إذا هي تعلقت بالمواثيق الدينية، لا تشهد دوران وتغير عليها... ميزوا بينها وبين السنة التي تتعلق بالفروع عن التغييرات الدينية، والتي هي «اجتهاد نبوي»... فلهذا تدور أحكامها مع عللها وحودها وعمما «على سحره وباعني الذي نحدثنا عنه - فيجوز معها وليسها الاجتهاد الحديق تبعاً لما يستجد من مصالح، لا يلد وأن تعيناً تحفيقها الأحكام... والناظر في تشريع الإمام القرافي: أبو العباس أحمد بن قريس (٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م) (الإحكام في تفسير الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضين والإمام)... الناظر في هذا الكتاب يرى تقسيمه السنة النبوية إلى سنة تشريعية (أي من الشرع)... تتميز بالغيب وما لا يستغل العقل بإدراك عنه... بالشو بـ نبوية... وهذه أحكامها دالمة، لا يجوز معها اجتهاد - تغيير... وهي شاملة لكل نص... برسول... بالرسالة... في حكمه كونه رسولاً، يبلغ رسالة... به

ولفتارى النبوية الشى هي بيان للرسالة وللوحي ، أى أنها شاملة
للوضع الإلهى فى السنة الخارج عن إطار اجتهد الرسول بين فى
فروع الشجرات النبوية

بـ « سنة غير تشريعية » . تتعلق باجتهادات الرسول فى فروع
الشجرات النبوية ، سواء فى السياسة أو الحرب أو المال ، وما إلى ذلك .
تتعلق بالاعتناء بالدولة الإسلامية ، أو بقضاياه فى المنازعات ،
الذى هو اجتهاد - يؤسس على صحيح أطراف النزاع ، وليس وحياً
معهها . وفيها ومعه يجوز الاجتهاد الذى يأسر بحرية
الأحكام .

فالقسم الأول من السنة (السنة غير تشريعية) . نظام الأمة فى
الشرع ، دون واسطة ، ونلزم بها الحرمها برسنة . ردت دة
توقف الالتزام والاختفاء على مصطلح جديد وسلطة جديدة . لا جديد
جديد . .

أما القسم الثانى (السنة غير تشريعية) . يؤسس على اجتهاد
فى متغيرات الفروع النبوية ، أو قضاء بالاجتهاد لا الوحي فى
المنازعات فإنه ما يتعلق منها بالإمامة - سياسة الدولة فى مختلف
مبادئها - لا إلزام فيه وبه إلا إذا عرص على إمام الوقت والدولة
لقدامة ذواته . لمؤلفته لتحال وتحقيقه للمصلحة التى نغبتها
نصوصه فى عهد رسول الله . وعنها تولد . وكذلك لأغراض
قضاياه يؤيد فى الشجرات - الاجتهاد بناء على صحيح اجتهاد
النزاع . فالاعتناء به والأمر باجتهاد . توقف على اجتهاد

المعاصر، الذي له إعتباره إذا اتفق مع حجج الأطراف الخالصة المتابعين
 من البيئة واليمين - . . وذلك حتى يكون مدققاً للاجتهاد في
 سبيل تحقيق العدل الذي نغياه من ورائه رسول الله ﷺ . فهي إذن
 - (السنة غير التشريعية) - اجتهاد ، لا تبلغ رسالة ، ولا غيا في
 الرسالة ، تُستأنف عن جديد ، وتتوقف إصداؤها على تحقيق المقاصد
 التي استهدفتها ، فإن حقيقتها أمضيت كما هي - وإلا - بأن غابت
 شروط إعمال حكمها - كان الاجتهاد الجديد هو الواجب
 الإسلامي ، الكفيل بتحقيق مقاصد الشريعة في هذا المقام .

وبسبب من أهمية هذا التقسيم للسنة النبوية ، ولمزاها البعض
 فيه وهي نتائجها ، فإننا نورد النص الكامل الذي صاغه فيه «العقيد»
 الأصولي المفسر لمثلهم النظائر المتعدي المتنازع لأديب» الشرافي .
 في كتابته الذي أفردوه لفرن «العقيد» والأصول وتاريخ التسريع^(١) .
 كتاب (الإحكام في غير الفتاوى عن الأحكام وتصرفات المقاصد
 والإمام) . .

لقد أورد القرافي السؤال الخامس وتفسيره . . وهو .

وما الفرق بين تصرف رسول الله ﷺ بانقياد والتسليم ، وبين
 تصرفه بالقضاء ، وبين تصرفه بالإمامة ؟ . وهل آثار هذه التصرفات
 مختلفة في الشريعة والأحكام ؟ أو الجسمع سواء في ذلك ؟ . وهل
 بين الرسالة وهذه الأمور الثلاثة فرق ؟ أو الرسالة عين انقياد ؟ . »

تم أورد الجواب على هذا السؤال . فقال :

« إن تصرف رسول الله ﷺ بالفتيا ، هو إخباره عن الله - تعالى - بما بعده في الأدلة من حكم الله - تبارك وتعالى - .

وتصرفه ﷺ بالتبليغ هو مقتضى الرسالة ، والرسالة هي أمر الله - تعالى - له بذلك التبليغ فهو ﷺ ينقل عن الحق الخالق في مقام الرسالة : ما وحل إليه عن الله - تعالى - فهو في هذا المقام مبلغ ونقل عن الله تعالى - وورث عنه ﷺ هذا المقام اخذت من رواية الأحاديث النبوية وحملته لكتاب العزيز لتعليمه للناس ، كما ورث المفتي عنه ﷺ الفتيا .

وكما ظهر الفرق لنا بين المفتي والراوي ، فكذلك يكون الفرق بين تبليغه ﷺ عن ربه وبين فتياه في المس ، والفرق هو انفرق بعينه ، فلا يلزم من الفتيا : الرواية ، ولا من الرواية : الفتيا ، من حيث هما رواية وفتيا .

وأما تصرفه ﷺ بالحكم^(١) ، فهو مغاير للرسالة والنبيا ، لأن الفتيا والرسالة تبليغ محض واتباع صرف ، والحكم إنشاء وتزام من قبله ﷺ بحسب ما يفتح من الأسباب والحجج ، ولذلك قال ﷺ - فيما حدث به أم سلمة ، رضي الله عنها - قالت : جاء رجلا من الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ في سارية بينهما قد درست ليس عندهما بينة إلا دعواهما ، في أرض قد تقدم شأنها وهلك من يعرف أمرها ، فقال لهما رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إلي ، وإنما أنا بشر ، ولم ينزل علي فيه شيء . وإني إنما أفضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي فيه ، ولعل

بعضكم أن يكون آخر (أبلغ) بحجة - أو قال - حجة - من
 بعده . فأجاب أنه قد توأمت له ، فإن أفضى بينكم على وجه
 ما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئا (مثلا) فلا بأس .
 فإن أفضى له فقلعة من الدم يصبها بها من سراج رحيم . قالوا :
 سئل^{١٤} في غنى يوم القيامة ، طباخها ثم ليدخل^{١٥} . قال : قلت
 سئ أن الغناء يتبع الخداج رقة الشجن بها .

في هذا المقام منبسط ، وفي الفتيا والرسالة منبسط
 منبسط . وهو في أحكامه أيضا عتيع لأمر الله تعالى له بأن ينشئ
 الأحكام على وفق الحجاج والأسباب ، لا أن منبسط في غير ذلك
 أحكم عن الله تعالى ، لأن ما فرض الله من أن تعالى لا يتوزع
 منقولاً عن الله تعالى .

وأما بصره في الإجابة ، وهو منبسط : ثم على لينة وإبراهيم
 والفتيا والغناء ، لأن الإمام هو الذي فوض إليه الشريعة العامة
 في حلاله . وضبط معاهد المصالح ، ودور المناسبات ، وقمع الخنا ،
 وفشل الضمير . ونوطين العبادة في البلاد ، إلى غير ذلك مما هو من
 هذا الجنس .

وهذا ليس داخل في مضمون الفتيا ولا الحكم ولا الرسالة
 ولا الشريعة ، إذ خلق الفتيا تحريم الإحصار من حكم الله تعالى
 منبسط الآية . ونحو الحكم بالتقاضي لفصل الخصومات دون
 الشريعة العامة . فصارت السلطنة العامة - التي هي حجة الله
 الإلهية - حجة الحكم من حيث هو حكم .

وأما رسالة قايي يدرج فيه (ألا مجرد تنبيه من الله تعالى ،
وهذا المعنى لا يستلزم أن يكون إليه استعانة العامة ، فذكر من
رسول الله تعالى على وجهه ، فذكر قد عثرنا إلى ما لا بد من إياه ،
يطلب منهم غير التنبيه لإذاعة الحق على الخلق من غير أن يفسد
بالنظر في المصالح العامة ، وأما آثار هذه الحقائق من التوراة
فمختصة :

فما فعله - عليه السلام - بطريق الإمامة فتعبدت الغنائم ،
وتفريق أسواق بيت المال على المصالح ، وإقامة الحدود ، وترتيب
الجيش ، وفنار النبوة ، ونحوه ، الإقتضائات في الفرق والمعدن ،
ونحو ذلك ، فلا يجوز لأحد الاندفاع عليه إلا بإذن إمام الوقت
الحاضر ، لأنه عليه السلام إنما فعله بطريق الإمامة ، لا بتبعية إلا بعده ،
فكان ذلك شريعة مقررة نقول تعالى : وَأَمَّا أَنْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ^(١)

وما فعله - عليه الصلاة والسلام - بطريق الحكم كالتعطيل
بالشفقة ، وقسوخ الأنكحة والعقود ، ولتطبيق بالإعسار عند تعذر
الإنفاق ، والإيلاء والغيمنة ، ونحو ذلك ، فلا يجوز لأحد أن يبدل
عليه إلا بحكم أخاكم ^(٢) في الوقت الحاضر ، فله به وَأَمَّا أَنْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ ^(٣)
- عليه السلام - ، بقروناتكم ، إلا بالحكم ، فتكون أخته ،
وَأَمَّا أَنْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ ^(٤) كذلك .

وأما تصرفه - عليه الصلاة والسلام - بالفتيا وإن كان من
فذلك شرع ينتصر على الخلاق من يومئذ ، ويترتب أن تنجح حل
حكم ما بلغه إليها عن يومئذ ، غير اعتبار حكم حاكم

ولا إذن إمام ؛ لأنه عليه السلام ؛ لم يبلغ لنا ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب ، وخلق بين الخلاف وبين ربه ، ولم يكن مثلاً لحكم من قبله ولا ترتيباً له برأيه على حسب ما اقتضته المصلحة ، بل لم يفعل إلا مجرد التبليغ عن ربه ، كالمصلوات والزكوات وأنواع العبادات ، ثم غصيل الأملاك بالعقود من المبيعات والهبات وغير ذلك من أنواع التصرفات ؛ لكي لا يأخذ أحد أن يباشره ويحصل سببه . ويرتب له حكمه من غير احتياج إلى حاكم ينشئ حكماً . أو إمام يتجند إذناً

هكذا عرض الغرافي قضية تقسيم السنة النبوية إلى التشريعية - وهي ما يتعلق من السنة بالرسالة والتبليغ وبافتها في الموضوعات المرسلات - وإلى سنة غير تشريعية - وهي التي تقتل بإنشاء الرسول عليه السلام باجتهاده في فروع المعيرات الدينية ، التي لم يرد فيها وحى ولا شرح إلهي ، يباين مراماته لشئون الإمامة - الدولة - والحكم - الغضب - . وكيف أن أحكام السنة التشريعية ماضية ، دون أن يتوقف إعضاؤها على حكم حاكم (قضاء قاض) - جنيد - ولا إذن إمام جديد ، بينما أحكام السنة غير التشريعية لا بد وأن يستأنف فيها الاجتهاد الجديد ، بواسطة القضاء المعاصر لإمام الوقت الحاضر ، فحينئذ توفى شروط إيمان أحكامها ، فإذا توفى أمضى هذه الأحكام ، ولا أتمر الاجتهاد الجديد حكماً جديداً يتغير تحقيق المصالح والمفاسد الإسلامية ، التي هي الحكمة والعلة الغائبة عن وراء هذه الأحكام .

وتنقسم هذا الفكر - وذات هذا الموقف - في تفسير السنة إلى
 تشريعية وغير تشريعية - نجد عند المحدث وفقهيه الأصوليين اجدد
 الاجتهاد ولي الله الدهلوي ، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي (١١١٠
 - ١١٧٦ هـ / ١٦٩٩ - ١٧٦٢ م) في كتابه المسيرة (حجة الله
 البالغة) . . ففيه بقسم السنة النبوية - التي يسميها علوم النبي
 ﷺ - إلى قسمين :

أ - ما سمي به **تبليغ الرسالة** - ويشمل : علوم الآخرة وعجائب
 الملكوت ، وشرايع وخطب العبادات ، وبعضها وحى ، وبعضها
 اجتهاد مبني على ما علمه الله من مقاصد الشرع ، فهي تسمية
 الوحي ، والموقف من هذا القسم هو : التزام ما فيه من أحكام . .

ب - وما ليس من باب تبليغ الرسالة ، أو الاجتهاد المؤسس
 على الوحي ، ويشمل علوم الدنيا ، وسياسة المجتمع والدولة وأحكام
 القضاء ، وهذا القسم من السنة النبوية هو اجتهاد نبوي ، يتألف
 فيه ومعه الاجتهاد الجديد ، الذي قد يقضي إلى أحكام جديدة
 تقتضيها الحكم وتعمل لغاياته والمصالح الجديدة على النحو الذي
 ضربناه وغيد الأمثال .

أما نص كلام ولي الله الدهلوي - الذي صعدت هذا الرأي فبذنه
 بسوقه تحت عنوان :

(باب بيان أقسام علوم النبي ﷺ) . .

وتحت هذا العنوان يقول :

واعلم أن ما رواه عن النبي ﷺ وعنه في كتب الحديث على
 فسعين ، (أحدهما) ما سببه سبل توبع الرضا ، وفيه في
 تعالى : ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله ولرسوله
 ولأهل القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة
 بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 وانفوا الله إن الله شديد العقاب ^{١٨٩} منه : علوم المعاني ، وعجائب
 الملكوت ، وهذا كله مستند إلى الوحي ، ومنه : اشوائ وضبط
 للمعادات والارتفاقات ^{١٩٠} بوجوه القسبط المذكورة في بعض
 بعضها مستند إلى الوحي ، وبعضها مستند إلى الاجتهاد ،
 واجتهاده : بمنزلة نوحى ، لأن الله تعالى عصمه عن أن يقرر
 أنه غير الحق ، وليس يجب أن يكون اجتهاد مستنداً من
 مستندين - كما يرى - بل أكثر أن يكون مستنداً من
 الشرع وقانون التشريع والمسير والأحكام ، فبين المقاصد المتخلقة
 بالوحي بذلك القانون ، ومنه حكم مرسلة ومصداق عطفه ، ثم
 يوقتها ولم يبين حدودها ، تبيان الأخلاق الصالحة وأقصادها
 ومكدها ، تبيان الإحسان ، يعني أن الله تعالى خلق
 قوانين الارتفاقات ، فاستلهم منها حكمه ، يجعل فيه كله ، ومنه
 فضائل الأعمال ، ومقابيل العمال ، وأرى أن بعضها مستند إلى
 الوحي ، وبعضها إلى الاجتهاد

والتبعية : قال من قال بفتح الهمزة ، وفيه فقه زائدة

إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَحُدُّوا بِهِ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ ^(١١٠) وَقَوْلُهُ ^(١١١) يَتَّبِعْهُ مَنْ قَبِلَ مِنْ رَأْيِي فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ بِالظَّنِّ ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَكُمْ عَنْ اللَّهِ شَيْئًا فَحُدُّوا بِهِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى اللَّهِ ^(١١٢)

فَعَنْدَ : لَطَبٌ ، وَمِنْ : بَابُ فَعْلَةٍ يَفْعُلُ : إِعْلَانُكُمْ ، الْأَمْرُ الْأَقْرَبُ ^(١١٣) ، وَمِمَّا تَعْلَمُهُ الْمُتَجَرِّبَةُ ، وَمِنْ : مَا فَعَلَهُ نَبِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ سَبِيلُ الْعَادَةِ ، تَوَلَّى أَعْمَالَهُ - وَبِحَسْبِ الْفَتْقِ ، تَوَلَّى تَفَصَّدَ ، وَمِنْ : مَا ذَكَرَهُ كَمَا كَلَّمَ بِهِ ثَرْقِيوَهُ ، فَحَدَّثَ أَمْرًا ، وَحَدَّثَ خِطَابَةً ، وَهُوَ قَوْلٌ قَدِ بَيَّنَّ ثَابِتٌ ، حَيْثُ دَخَلَ عَلَيْهِ نَهْرٌ فَقَالُوا لَهُ حَدِّثْنَا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقَالَ : كُنْتُ جَارَهُ ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ مَعَثَ إِلَيَّ فَكَتَبْتُهُ لَهُ ، فَكَانَ إِذَا ذَكَرَ الدُّنْيَا ذَكَرَهَا مَعَنَا . وَإِذَا ذَكَرْنَا الْآخِرَةَ ذَكَرَهَا مَعَنَا ، وَإِذَا ذَكَرْنَا الطَّعَامَ ذَكَرَهَا مَعَنَا فَكُلْ مِنْهَا أَخَذْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١١٤) .

وَمِنْ : مَا فَصَّدَ بِهِ مَصْلَحَةُ جَرْمِيَّةٍ يَوْمَنَدَ وَلَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ اللَّازِمَةِ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَفَظٌّ مِثْلُ مَا يَأْمُرُ بِهِ الْخُلَيفَةُ عَنْ نَعْيِيهِ الْجَبِشِ ، وَتَعْيِينُ الشُّعَارِ ^(١١٥) وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا لَنَا وَالرُّمْلِ ^(١١٦) كُنَّا نَرَاهُ ^(١١٧) - فَيُؤْتِيهِمْ فَدَاهِيَتُهُمْ ، ثُمَّ يَخْشَوْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبُهُ آخِرٌ .

وَقَدْ حَمَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ ^(١١٨) . فَقَوْلُهُ ﷺ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ^(١١٩) وَمِنْ : حُدُّكُمْ وَقَتْلَكُمْ حُدُّكُمْ ، حُدُّكُمْ بِأَمْرِهِ فِي الْبَيْتَانِ وَالْإِيمَانِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : مَنْ قَتَلَ سَلْبَهُ - فَكُلُّهُ يَرَى مَا لَا يَرَاهُ الْفَرَسِيُّ ^(١٢٠) .

هكذا عرّض الدهاوي القضية .. فضضية السنة التشريعية ..
والسنة غير التشريعية ، في علوم الشريعة عليه الصلاة والسلام ..
وإن كان هذا هو مبلع وضوح القضية - قضية علاقة «النص» -
«الاجتهاد» ، عندما يكون «النص» قرآنا وسنة - فلا شك أنها قد
- نمت - من باب أولى - في غير مصالح «العوام» الذين أضموها
فداسة «النص» على اجتهادات القدماء ، حتى ما نعلق منها
بالأعراف التي تبليت وانعادات التي تغيرت ، وهي التقدمة التي
أسهم شيوعها في تكريس الجمود والتقليد ، على النحو الذي أثقل
خطا الأمة وأعجزها - حتى الآن - عن الانعتاق من إسار التقليد ،
وعن التهورى لاستئناف تقدمها من جديد .

ولما كنا نحن لا يستهينون بدعاوى أهل الجمود والتقليد - رغم
تجاهلنا - ومن يدركون الأهمية المحورية لتحرير العقل المسلم من
إسار التقليد - لأهمية الاجتهاد في النهضة الإسلامية المرفقة ،
لذلك آثرنا أن نحاكم دعواهم هذه - إلى «نص» القرآني ، أحمد بن
إدريس ، بنكر فيه هذه الدعوى ... وإلى نص لابن القيم ،
يستنكر فيه ذات الدعوى . دعوى إنكار امتتاف الاجتهاد فيما
اجتهد فيه القدماء !

بدأ القرافي حديثه عن هذه القضية - في كتابه (الإحكام) -
بإيراد : «السؤال التاسع والثلاثين» ... وبصد :

«لما الصحيح في هذه الأحكام الواقعة في مذهب الشافعي

ومالك وغيرهما ، المرتبة على العوائد والعرف المتدين كانا حاصلين
 حالة جزم العلماء بهذه الأحكام؟ فهل إذا تغيرت تلك العوائد ،
 وصارت العوائد تدل على ضد ما كانت تدل عليه أولا ، فهل يبدل
 هذه الفتاوى المستوية في كتب الفقهاء ، ويُفتى بما تقتضيه العوائد
 المتجددة؟ أو يقال : نحن مثليون ، ومما لنا إحداث شرح لعدم
 أهليتنا للاجتهاد ، فتفى بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين؟^١

وبعد إيراد هذا السؤال يقول القرافي في الجواب :

«إن إجراء الأحكام التي مُدْرِكُهَا العوائد مع تغير تلك العوائد :
 خلاف الإجماع ، وجهالة في الدين ، بل كل ما هو في الشريعة
 يتبع العوائد : يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه
 العادة المتجددة . وإلى هذا تحديداً لاجتهاد من المتدين حتى
 يشترط فيه أهلية الاجتهاد ، بن علة قاعدة اجتهاد فيها العلماء
 وأجمعوا عليها ، فمن تبعهم فيها من غير استئناف اجتهاد . .
 وجميع أبواب الفقه المحسلة على العوائد ، إذا تغيرت العادة تغيرت
 الأحكام في تلك الأبواب . . . بل لا يشترط تغيير العادة ، بل لو
 خرجنا نحن من ذلك البلد إلى بلد آخر عرفدهم على خلاف عادة
 البلد الذي كنا فيه أفئتناهم بعادة بلدهم ، وتم تعبير عادة البلد
 الذي كنا فيه .

وكذلك إذا قدم علينا أحد من بلد عادته مضادة للبلد الذي
 نحن فيه لم نقتد إلا بعادة بلده دون عادة بلدنا .^٢

أما ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ / ١٢٩٢ - ١٣٥٠ م) فإنه عقد

لهذه القضية فصلاً كاملاً في كتابه (إعلام الموقعين) جعل غناؤه .
فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة
والأحوال والنبات والحيوانات . . . قال فيه .

«هذا فصل حبيب النفع جداً . وفيه حسب الجهل به غلط عظيم
على الشريعة واجب من الخرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه
ما يعلم أن الشريعة الباعرة . التي في أعلى رتب المصالح
لا تأتي به . فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح
العباد ، وهي عدل كلها ، ومصلحة كلها ، وحكمة كلها ، فكل
مسألة خرجت عن العدل إلى الجور . وعن الرحمة إلى ضدها ،
وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث . فليس من
الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل . . .» (١٦٩) .

إنه تافس صريح - بنظر الشريعة الإسلامية . والمنهج الإسلامي
إذا كانت فيما هو معقول ، يستقل العقل بإدراكه ، من شئون عالم
النبذة . وتعدت بمادة حكمة وعلة غائية من الأحكام ، وخرجت
عن نطاق الثوابت فإن أحكامها تدور مع هذه العلل وجوفاً وعدماً .
فالأحكام من لا تُراد لذاتها ، وإنما للمصالح التي تسرعت
لتحقيقها ، بل لا تسرعت ، مراد لذاتها ، وإنما
لمصالح العباد التي ما جاءت شريعة ربنا لتحقيقها .

تلك هي حقيقة موقف المنهج الإسلامي إزاء النص ، والاجتهاد
يبدأ تبعاً له يكون عن الثبات والاشتراطية الغير تمسك بالثبات
والنقص بعد نه برسمها ، على المحل الذي أنشأه بالمراد

مرفوعة : فإنه لا اجتهاد مع النص ، يقولون : لا اجتهاد مع النص ، ولا بين موضوعات وعناصر هذه التصويص .

ثمة رأينا كيف أن الذين يمتنعون بإطلاق - الاجتهاد مع إجماع النص ، لا يقدمون - كما يحسبون - التصويص ، إنما هم يقدمون «أحكاما فرعية» ففعلت شروط إجتهادها ، أما فائدة الأمر من الإلهية - معناها الأصحلاحي - فلا خلاف عنيها من المسلمين .

أما الذين يمتنعون الاجتهاد مع «النصوص» فدامس اجتهاد ، فهو لا علاقة لموقفهم هذا باحترام النصوص ، فليسوا بمتبعين ، لأنهم لم يتحكموا الموتى في الأحياء أو في غير الأحياء غير حاشية حاشيا ومعاندة لسنة الله في الكون والوجود ، بل في ما يخص التطور والتغير ، فمع عدم تعبير ومنظور ، وذلك من أنهم من إعلان النص القرآني ذلك ما سنة الله التي قد خلقت من قبل ربنا فجد لسنة الله تديلا ، ١٥١

وإذا كنا قد أثرنا في معالجة هذه المسألة من سمات المنهج الإسلامي - سنة العلاقة بين النص والاجتهاد - أن يستأنس بعقد من «النصوص» لبعض الفقهاء الأصوليين ، فما ذلك إلا توسلا بهذه «النصوص» كي تفتح في عقول عشاق «المنهج النصوي» ، فما ذلك إلا توسلا بهذه «النصوص» كي تفتح في عقول عشاق «المنهج النصوي» ، مناهدا للاحتياط والاحتياط ، فما تلك من طوق النجاة للعقل المسلم من المأزق الذي تزدحم به .

الهوامش

(١) حقق هذا الكتاب ونظم له وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو الخير، ص ٢ - ١١٠ من استخدام - طبعة حوت سنة ١٩٦٧ هـ - (مؤيد بن عبد الله بن عبد الله بن كثير من انقياء الاصلين فهم ليس من خصوصيات الملكية - وقرائين من اعلامهم - فلقد تباه - معصية تقويها - القاضي - علاء الدين انطربلس - تحفي (٩٤٤ هـ / ١٩٤١ م) في كتابه اعين الحكام فيه، ص ١٠٠ - ١٠١ من احكامكم - عند حديثي من - بنما من دن الحكم عند ابن ابنه لمطوي وهو فقه حنفى مجتهد، فضلاً عن انه من اعلام شافعي)

(٢) احكامكم - هو نفسه.

(٣) السطام - الحديث - بنى حرك به دار ونهر

(٤) رواد الجعاري وسعظم وأبو داود والسني (الترمذي وابن ماجه ومالك والشافعي) والشافعي في امكنة الآثار - وقد أورداه في نسخة نشر صاحب برهان - فتن فزعت به بعض الروايات التي تعلقت بالشيخ عبد الفتاح أم غدا على (الاحكام القلبي - هامش (١) ص ٧٨ - ٨٩

(٥) الامم - ١٠٨٠ - (في أن ما لفظ عن اجتهاد الرسول - اعزهم، إمامه - وليس في الرسالة للغة، أو الفتيا المتعلقة بها - معروء إلى - مع لفت حاصد، أو - ربة الإصلاح المعاصرة - التي تتفاوت ما يوجد فيه من انه غير - شريعة - نصي مهام - لا يزال محققاً - السناد - ومتممها - حكمة - لا لا - إلى شروط إعمال حكمه - كل ذلك بجتهاد جديد

(٦) الحائكم - أي القاضي - بعد الامر بخاصة لغوي - فافقة - اسود - ردة من مثل المنازعات المعاصرة - محتكماً إلى الجبوت والأظه خديفة في المنازعات الحلب -

(٧) القراء من الاحكام في تمييز الفقهاء عن الاحكام وتصرفات للقاضي والإمام من ٨٦ - ٩٦

(٨) الخضر ٧

(٩) الارتقاء - الامتداد والانتكاء - والمراد بالارتقاءات للمعاملات -

(١٠) من رواة الحديثين مسلم وابن ماجه والإمام أحمد

- (١١) من رواية الخليل بن أحمد وابن ماجه والإمام أحمد .
- (١٢) ورد هذا الحديث بألفاظه . ومعناه مع تغيير في بعض أفعاله - في النعاش والدريسي وأثيري وأبو داود والإمام أحمد .
- (١٣) من تحقيق كتابي الدهلوي تعليق - هذا - تصح - أي لا أستطيع أن أذكر كل هذه الأمور . فكل هذا - أي : أفكر هذا - يعني لاستفهام الإنكار ؟
- (١٤) أي الزبائن والأحلام
- (١٥) لم يل - في المتن - . المرولة دون أخرى ويعوق المتن للعتق .
- (١٦) أي : يرى المشركين ويظهر لهم قولنا بالمشي وملاً - مرولة - كي لا يروا منا إعياء يشعرون فيه ؟
- (١٧) أي : طار هذا القسم ، الذي ليس من باب تلخيص الرسالة .
- (١٨) يوه أبو داود والترمذي والإمام أحمد .
- (١٩) يوه الإمام أحمد .
- (٢٠) الدهلوي (حجة الله البالغة) ج ١ ص ١٥٨ ، ١٢٩ : شعبة الفاهرة سنة ١٢٥٢ م .
- (٢١) الفراهي : الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصريفات القضاة والإمام من ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٢٢) ابن القيم (إعلام المودعين) ج ٣ ص ٢ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- (٢٣) شفتح ٢٢ .

المحتوى

تقديم	٣
١ - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور:	
تفصيل مقامات وأقوال وأفعال الرسول - ﷺ -	١٤
٢ - الشيخ علي الخفيف: [السنة التشريعية]:	٣٤
- عناصر البحث	٣٤
- ما ينطأ بالسنة	٥٠
- وجوب العمل بالسنة	٥٣
٣ - الدكتور محمد سليم العوا: [السنة التشريعية وغير التشريعية]:	٥٨
١ - تمهيد	٥٨
٢ - أقسام السنة من حيث أثرها التشريعي	٦٢
٣ - اختلاف الفقهاء في نسبة بعض تصرفات الرسول إلى	
أقسام السنة المتقدمة	٦٧
٤ - مواقف الصحابة تدل على صحة التفسير السابق	
للسنة	٧٠
٥ - وبعد	٧٧
٤ - الدكتور محمد عمارة: [السنة التشريعية وغير التشريعية]	٨٦



إلى المشرق العربي

في هذه السلسلة الجديدة

إذا كان «التنوير العربي» هو تنوير عثماني، يستبدل العقل بالدين،
ويقوم قضية مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إنساني، لأن الله والقراء
والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار. تصنع للفكر تنويراً
إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للفرد، **تضمن هذه السلسلة**
التي يهتم فيها أهلام التجديد الإسلامي المعاصر:

- د. محمد عمار • المستشار طارق البشري
- د. حسن الشافعي • د. محمد سليم العوا
- د. فهمي هويدي • د. يوسف القرضاوي
- د. سيد دسوقي • د. محمد الدين إمام
- د. عبد الوهاب البكري • د. شريف عبد العظيم
- د. عسادل حسين • د. صلاح الدين سلطان

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح، لإثارة العقل بأنوار الإسلام ..

انتشر